

جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين

دراسة ميدانية مطبقة على الأحداث الجانحين المودعين بدور الملاحظة بالمملكة

د. غادة بنت عبدالرحمن الطريف (*)

مشكلة الدراسة

السلوك الإجرامي شكلاً من أشكال السلوكيات غير السوية والجانحة، **يعد** حيث أصبحت جرائم العنف واسعة الانتشار في العصر الحديث هذا ما نسمعه أو نراه أو نقرأ عنه، وخاصة العنف الذي يقوم به المراهقون . وتلخص مشكلة الدراسة في تنامي استخدام السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين لارتكاب جرائم عنف بالمجتمع السعودي. فالتأمل للصحف اليومية والإحصاءات الجنائية يلمس الخطر الذي يحيط بنا؛ لأن هذا يعد مؤشراً خطيراً على وجود خلل وظاهرة تطل برأسها على المجتمع السعودي ويجب تناولها بالدراسة بدلا من التعامل معها على اعتبار أنها مجرد حالات عابرة لما لها من آثار سلبية على تحقيق الأمن بالمجتمع ولما يصاحبها من مشكلات .

فلقد كثرت في الآونة الأخيرة ظاهرة استخدام الأسلحة خاصة البيضاء بين الشباب، بل إنها أصبحت أمراً عادياً في ظل ضعف رقابة أولياء الأمور على تصرفات أبنائهم، ومع غياب التوجيه السليم لفئة الشباب، فكثيراً ما نجد شباباً في سن المراهقة قد سلحوا أنفسهم بمختلف أنواع الأسلحة البيضاء بحجة الحماية والدفاع عن النفس دون إدراك لعواقبها التي قد تنتهي بالمجني عليه إلى الموت، بينما يكون مصير القاتل ساحات القصاص. «فمرحلة المراهقة تتميز بمجموعة من المتغيرات الجسمية والنفسية والعقلية التي يبدأ فيها الفرد بمحاولة إثبات الذات وتأكيد والتغلب على الصعاب والمشكلات التي تعترض طريقه، نتيجة مواجهته خبرات جديدة، مما يجعلهم مضطرين للعمل على

(*) أستاذ علم الاجتماع الجنائي المشارك، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، المملكة العربية السعودية.

إيجاد حلول للمشكلات التي قد يقعون فيها إلا أن بعضهم يفشل في إيجاد تلك الحلول، ومن ثم يسلك طرقاً غير صحيحة ويكثر تمرد هؤلاء على السلطة بمختلف أنواعها، كما يشير له (الرشود، ٢٠٠٢) وما يزيد من خطورة هذه المشكلة هو أن غالبية الذين يتورطون فيها هم من الشباب «حيث يتصف سلوكهم بالسرعة وعدم التروي، كما أنهم أكثر عرضة للتقليد والمحاكاة» (العيسوي، د.ت).

وجرائم العنف بدورها تهدد كيان النظام الاجتماعي، وتشير دراسة في المملكة العربية السعودية إلى أن جرائم العنف تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الجرائم المتفرقة في المجتمع السعودي، وذلك بنسبة ١٥٪ (الملك، ١٩٩٠).

وما زالت جرائم العنف تحتل مرتبة عالية بين الجرائم الأخرى، حيث أشارت دراسة في المجتمع السعودي عن جرائم العنف لدى الأحداث إلى أن هذا النمط الإجرامي يمثل المرتبة الثالثة في قائمة الجرائم التي أدخل بسببها الأحداث إلى دور الرعاية الاجتماعية وذلك بنسبة ٨، ١٥٪ (الخریف، ١٩٩٤).

ولقد دلت بعض الإحصاءات في هذا المجال إلى أن نسبة الجرائم والسلوك المنحرف في المجتمعات يزداد بصورة لافتة للنظر، حيث ارتفعت هذه النسبة وهذا يعكس بدوره واقع الزيادة في كل من حجم الجريمة وخصائصها وخطورتها، حيث إن السلوك العنيف هو أحد أنماط السلوكيات الشاذة والجانحة. وقد تبين من واقع السجلات والإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية لعام ١٤٢٧هـ أنه قد بلغ عدد الأحداث المتهمين في قضايا الاعتداء على الأموال ٢٢٠٧ أحداث، كما بلغ عدد الأحداث المتهمين في قضايا الاعتداء على النفس ٢٨٤٠ حدثاً، وبلغ عدد المتهمين في قضايا متنوعة ١٥٨٨ حدثاً، ولعل المعطيات السابقة تؤكد خطورة جرائم العنف (الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية، ١٤٢٧هـ).

كما كشفت إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية عن تزايد عدد دور رعاية الأحداث ليلغ (١٤) داراً على مستوى المملكة، وقد بلغ عدد الأحداث المستفيدين من هذه الدور عام ١٤٢٨-١٤٢٩هـ (١٠٥٠٢) وبالنسبة لتوزيع الحالات بدور الملاحظة حسب سبب الإيداع خلال العام نفسه، فقد بلغت نسبة الاعتداء على ممتلكات الغير (٤٥)، والمودعين بسبب تورطهم في جرائم القتل (٣٤)، و(٥٢) حدثاً بسبب المخالفات المرورية، أما بالنسبة

لجريمة السرقة، فقد بلغ عدد الأحداث المتورطين (٥٥٨)، وهناك (٧٢) حدثاً متورطين في جرائم أخرى. وبهذا يبلغ المجموع الكلي (١٣٧٩) حدثاً، وهذا يعكس بدوره واقع الزيادة في كل من حجم الجريمة وخصائصها وخطورتها، حيث إن جرائم العنف هي أحد هذه الأنماط الشاذة والجانحة (الكتاب الإحصائي السنور وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٩ هـ).

وتطالعنا الصحف اليومية والمواقع الإخبارية بالعديد من جرائم الأحداث منها ما نشرته جريدة الرياض العدد (١٥٠٠٦) حدثت مشاجرة جماعية بمركز أوبراكه جنوب محافظة الطائف بين تسعة أشخاص استخدمت خلالها العصي. كما ذكرت صحيفة الرياض في العدد (١٤٧٧٥) أن الدوريات الأمنية بمدينة حائل قامت بحملة تفتيش مفاجئة داخل الأحياء لضبط ما يستخدمه الشباب من آلات حادة أثناء المشاجرات، وقد تم ضبط ستة أشخاص يحملون العصي والسكاكين والمناشير ونحوها. وفي جريدة الرياض العدد (١٤٢٥٨) وقوع مشاجرة جماعية بين أكثر من ٢٠ طالبا بمدرسة شقصان المتوسطة والثانوية جنوب محافظة الطائف، حيث استخدمت بعض الآلات الحادة، مما تسبب في العديد من الإصابات بين المتشاجرين. وفي العدد (١٤٥١٤) في محافظة عفيف لقي طالب حتفه إثر مشاجرات طلابية، حيث تلقى الطالب الضحية عدة طعنات في مقتل.

ونشرت الرياض العدد (١٤٤٦٦) في مدينة نجران حدثت عشر مشاجرات كبيرة خلال فصل دراسي واحد استخدم فيها السلاح الأبيض ما يقارب ٥٠٪ من هذه المشاجرات نتج عنها ثلاث إصابات وقتل واحد من طلاب مدرسة هشام بن عبد الملك، كما حدثت ثلاث مشاجرات داخل المدرسة وسبعة خارج أسوار المدرسة ولاحظ المشرفون بالإدارة دخول السكاكين مع الطلاب للفصول الدراسية وطالبوا بوضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

ونشرت جريدة عكاظ العدد (٢٤٦٢) عن حدوث مشاجرة جماعية بين ٢٠٠ طالب من مدرسة العرار الثانوية أسفرت عن إصابات عديدة بسبب استخدامهم الأسلحة البيضاء كالعصي والسكاكين ونحوها. وفي نفس الصحيفة العدد (١٨٥٥) شابان (إخوة) يواجهان عقوبة القتل شبه العمد بسبب تسببها في وفاة شاب إثر مشاجرة حدثت بينهما. وفي ضوء ما سبق عرضه من خلال الصحف اليومية والإحصاءات الرسمية نلحظ

أن أعداد الأحداث المتورطين بجرائم عنف يتزايد أي أن هذه المؤشرات الرقمية تشير لتزايد الظاهرة موضوع الدراسة، مما يتطلب مواجهة جديدة لهذه المشكلة ورصدا علميا لأبعادها والتعرف على أسبابها والعوامل المؤثرة فيها؛ لأنه أصبح من الواضح الآن ومن الحقائق التي لا خلاف عليها أن جرائم الأحداث لها آثار خطيرة على الأحداث أنفسهم وعلى المجتمع ككل.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من جوانب علمية وعملية يمكن استعراضها على النحو التالي:

أولاً : الأهمية العلمية:

- ١- حادثة موضوع الدراسة، حيث تعد هذه الدراسة وفقاً لما تم جمعه من الدراسات السابقة من أوائل الدراسات العربية التي تناولت جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين، مما يثري أو يسد نقصاً بالمكتبة العربية التي تخلو من أي دراسة، لذا يمكن القول إن هذه الدراسة لها أهميتها من الناحية العلمية .
- ٢- تعد جرائم العنف من أهم الموضوعات التي تحظى بأهمية قصوى في بحوث علم الإجرام وعلم الاجتماع الجنائي، خاصة عندما ترتبط هذه الجرائم بالأحداث موضوع دراستنا .
- ٣- أن الدراسات التي تناولت قضايا الأحداث بالبحث والدراسة في المملكة العربية السعودية ركزت على العوامل المسببة لانحراف الأحداث، والرعاية أو ظاهرة العود عند الأحداث، ولذا فإن هذه الدراسة تعد متميزة في موضوعها.
- ٤- من المهم التعرف على الأسباب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تؤدي لمثل هذه الظواهر الإجرامية في ظل التغيرات المتسارعة التي يمر بها المجتمع السعودي، فمعرفة الأسباب تمكن من التخطيط لمعالجتها.
- ٥- يمثل الأحداث الجانحون خطراً على حياة الآخرين من حيث إنهم عنصر قلق واضطراب يظهرون في أي وقت ألواناً من السلوك المنحرف يعرضون من

خلاله حياة الآخرين وحياتهم للخطر كونهم يواجهون من جانب المجتمع والسلطات، لذا ينبغي دراسة هذه الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

٦- تتضح خطورة جنوح الأحداث وأهميتها على اعتبار أنها تتعلق بثروة الأمم من الأطفال والشباب، فكما تهتم الأمم بالأسوياء لخلق المواطن الصالح القادر على تحمل المسؤولية، فإن الاهتمام بالمنحرفين يصير فرضاً علينا فحدث اليوم هو مجرم الغد.

٧- تتضح خطورة هذه الظاهرة في تزايد أعداد الجانحين، وفي تعدد الأبعاد المرتبطة بها وآثارها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقانونية والخلقية في المجتمع الذي يعيشون فيه، مما يزيد من مشكلات المجتمع ويعوق نموه وتطوره .

ثانياً: الأهمية العملية

أما الأهمية العملية للدراسة فتظهر من خلال النقاط التالية:

١- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في العمل على إنشاء برامج موجهة للأحداث وفقاً للحاجة إليها.

٢- تساعد المختصين في التعرف على المتغيرات التي تؤدي إلى تنامي جرائم استخدام السلاح الأبيض بين الأحداث في المجتمع السعودي، ومن ثم العمل على معالجتها.

٣- قد تفيد نتائج الدراسة المختصين وصناع القرار في رسم بعد للسياسات الأمنية العامة في المجتمع السعودي. حيث تظهر الإحصاءات الرسمية ارتفاع نسبة الفئات العمرية المبكرة في المجتمع السعودي، ولذا فإن أي تغييرات اجتماعية تظهر في المجتمع تنعكس آثارها على هذه الفئة العمرية أكثر من الفئات الأخرى في المجتمع. وكما يرى برنهام (Burnham, 1990) فإن البحث عن أسباب الجريمة ورصدها ومعرفة اتجاهاتها وأنماطها على مستوى المجتمع عملية مهمة في التخطيط الاجتماعي لمكافحة الجريمة وضبطها .

٤ - ووفقاً لذلك فإن أهمية الدراسة الحالية تتضح من خلال ما يمكن أن تصل إليه نتائجها من إثراء للناحية المعرفية، إضافة إلى ما يمكن أن تؤدي نتائجها من خلال التوصيات العملية التي ستخرج بها إلى مساعدة متخذي القرار في رسم السياسات التنموية التي تهدف إلى محاولة التقليل من فرص ظهور الانحرافات الاجتماعية التي من صورها جرائم السلاح الأبيض .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجرائم التي ارتكبتها الأحداث الجانحون باستخدام الأسلحة البيضاء .

تساؤلات الدراسة

١ - تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما الجرائم التي ارتكبتها الأحداث الجانحون باستخدام الأسلحة البيضاء ويتفرع من هذا التساؤل مجموعه من الأسئلة الفرعية :

أ - ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمبحوثين ؟

ب - ما نوعية الجرائم التي ارتكبتها المبحوثون باستخدام الأسلحة البيضاء ؟

ج - ما الأسباب الذاتية والاجتماعية التي دفعت المبحوثين لاستخدام الأسلحة البيضاء ؟

٢ - ما الإستراتيجية المقترحة لمعالجه الظاهرة موضوع الدراسة .

مفاهيم الدراسة:

المفهوم هو الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة التي يستعان بها للتعبير عن معنى أو معان وأفكار معينة يراد إيصاله إلى المعني بالموضوع الذي يراد فهمه، توطئة لتحليله ومعرفة تفاصيله وتقصي أحواله (الساعاتي، ١٩٨٢م وسنعرض للمفاهيم المستخدمة في هذا البحث .

أولاً: مفهوم الجريمة

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الجريمة وسنعرض لمفهوم الجريمة اجتماعياً التي عرفها دافيز (J.Davis,1970,p.192) بأنها «السلوك الذي ينحرف عن معايير المجتمع السياسي الذي تحكمه القوانين التي تشرف على صياغتها وتنفيذها سلطة منظمة معترف بها اجتماعياً ورسمياً، فهي إذن كل فعل يعاقب عليه القانون».

ويعرف أصحاب معجم علم النفس والتحليل النفسي الجريمة بأنها: «القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي من قبل أفراد يحكم عليهم بحكم صادر من المحكمة» (طة وآخرون ، د. ت).

ويمكن تعريف الجريمة إجرائياً في هذه الدراسة: بأنها كل جريمة ارتكبها الأحدث الجانحون المدعون بدور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية باستخدام الأسلحة البيضاء (كالسكاكين، الساطور، الخنجر، الموس، المشرط.... ونحوها) خلال فترة إجراء الدراسة ويترتب عليها وقوع أضرار على الفرد أو المجتمع ويتتهك القيم والمعايير الاجتماعية المختلفة في المجتمع، ويتجاوز المقبول منها اجتماعياً ويعاقب مرتكبها بناء على القانون المعمول به بالمملكة العربية السعودية .

ثانياً: مفهوم السلاح الأبيض

يقسم البعض السلاح إلى نوعين : سلاح بطبيعته وسلاح بالتخصص، والسلاح بطبيعته أداة بطش في حد ذاته، ولذا فإن علة التشديد تتوفر لمجرد حملة، سواء قصد حامله أن يستعين به في ارتكاب الجريمة مثل البنادق والمسدسات والسيوف والخنجر والرمح. وتستلزم حملة التشديد هنا بأن يؤخذ السلاح بمعناه الواسع. فالقانون لا يشدد العقوبة؛ لأنه استعمل أو لأن استعماله كان مقصوداً، بل يشدها لمجرد حملة. ولذلك يعتبر السلاح خلافاً مشدداً ولو كان من المستحيل استعماله، حتى لو كان السلاح غير معبأ أو غير صالح للاستعمال، لأن مجرد حملة يحقق سبب التشديد (الشوا، ٢٠٠٢).

أما السلاح بالتخصص أو بالاستعمال، فإن حملة لا يفصح في ذاته عن الغاية منه؛ لأن استعماله متعدد الوجوه. وإيجاب التشديد في كل الأحوال بسبب حملة إسراف في العقاب ليس له ما يبرره. فقلما يتجرد الناس في بيئات معينة أو في ظروف خاصة من

أدوات تصلح عند الحاجة لإلحاق الأذى. ولهذا كان من غير المقبول تجريد هذه الأدوات من الغرض منها. وليس في هذا خروج على القانون، إذ يشترط القانون أن يكون المحمول سلاحاً وهذه الأدوات لا تكتسب صفة السلاح إلا إذا انصرف إلى ذلك قصد حاملها أو استعمالها في الإيذاء فعلاً (عوض، ١٩٨٤).

والسلاح الأبيض: هو أداة دفاع وقتال، ولا يعني الإشارة لها باللون، أنها محددة بلون معين، ولكن كلمة بيضاء تشير لنوعها فهذه الأسلحة مثل السكاكين والمطاوي والسنبج.... وغيرها من أنواع الأدوات المستخدمة في الذبح ولا تدخل فيها الأعيرة النارية والرصاص. ويمنع حمل السلاح الأبيض في العديد من المرافق العامة بشكل دولي كالمطارات والملاعب والمدارس والشوارع عموماً (ويكيديا).

السلاح الأبيض إجرائياً: يقصد بالسلاح الأبيض استخدام السكاكين والساطور والخنجر وأمواس الحلاقة والعصي ونحوها أي أنه يمكن أن يكون أي أداة من أدوات الذبح وتنتشر في كل مكان ويسهل الحصول عليها من قبل الأحداث للقيام بجرائمهم ولها أسماء متعارف عليها بين الشباب في المجتمع السعودي هي: (سوسو، الشيطان، فيا جرا، الجارح، الدامي، الخوي، الحاد المسكت، الظهر).

ثالثاً: مفهوم جنوح الأحداث

الجنوح اجتماعياً: تميل مختلف النظريات الاجتماعية إلى اعتبار الجنوح سيرة اجتماعية ملازمة لكل المجتمعات البشرية، ويرجع جيفري (جنوح الأفراد إلى عدم تفهمهم اجتماعياً) (Jeffry, G.R. 1967:P.32)

ويمكن تحديد مفهوم جنوح الأحداث على أنه: مجموعة الأفعال أو التصرفات والسلوكيات الإجرامية غير المقبولة اجتماعياً التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي يرتكبها الحدث مستخدماً فيها أي من أنواع السلاح الأبيض كالسكاكين الساطور، الخنجر..... ونحوها ضد الآخرين وتكون إما نتيجة لدوافع شخصية أو استجابة لمتغيرات مجتمعية ويعاقب عليها القانون ويودع بسببها الحدث إحدى دور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وقت إجراء الدراسة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الحدث إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: صغير السن الذي لم يتجاوز ثمانية عشر عاماً، وارتكب سلوكاً إجرامياً يعاقب عليه القانون باستخدام أي من الأسلحة البيضاء كالسكاكين، الساطور، الموس، المشط ونحوها. على أن يكون مودعاً بإحدى دور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، سواء كانت المرة الأولى له أو سبق إيداعه عدة مرات سابقة.

خامساً: مفهوم دور الملاحظة الاجتماعية

تختص هذه الدور برعاية الأحداث الذين يرتكبون أفعالاً يعاقب عليها الشرع ولكن نظراً لحدثة سنهم ينظر إليهم كأحداث ارتكبوا جنحاً تحت ظروف بيئية أو اجتماعية أو نفسية ويحتاجون إلى التقويم والعلاج ويظل الحدث بالدار المدة التي يقررها القاضي التي يراها كافية لعلاجها على ضوء ما يسفر عنه البحث وإعادته عضواً نافعاً لنفسه ومجتمعاً من خلال برامج تعليمية للدارسين منهم ويقوم بذلك جهاز تعليمي تابع لوزارة التربية والتعليم، كما تتاح الفرصة لغير الدارسين منهم بالانخراط في برامج تأهيلية مهنية تساعد على تنمية هواياتهم وشغل أوقات فراغهم، بالإضافة إلى ما تقدمه الدار من برامج اجتماعية وفنية ورياضية هادفة ويبلغ عدد هذه الدور (١٤) داراً على مستوى المملكة (اليوسف، ٢٠١٠)

أهم الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير جرائم الأحداث

سوف نقوم باستخدام عدة نظريات وتوظيفها مما يمكن من فهم الظاهرة، حيث إن استخدام عدة نظريات يمكن من فهم الظاهرة المدروسة، ويساعد على النظر إليها من عدة زوايا مختلفة، مما يساعد على إيجاد تفسيرات متعددة لموضوع الدراسة، وسيتم التركيز هنا وفقاً لطبيعة الدراسة وأهدافها على اتجاهين أساسيين هما:

أولاً: الاتجاه الاجتماعي لتفسير جرائم للأحداث

يقوم الاتجاه الاجتماعي بشكل أساسي على فكرة الربط بين كل من السلوك

الإجرامي ومكونات البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد، ومن هذه الاتجاهات النظرية ما يلي:

١ - نظرية الأنومي (اللامعيارية) Anome

من النظريات المهمة المدرجة تحت موضوع الاتجاه الاجتماعي لتفسير الانحراف نظرية الأنومي (اللامعيارية). ومن أبرز روادها دوركايم (Durkheim) (الغزوي، ١٩٩٦م).

وفقاً للتفسير الذي يقدمه هذا الاتجاه يمكن القول إن الانحراف والجريمة انعكاس للتغيرات التي يتعرض لها البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع السعودي. فكما أن الإحصاءات قد أكدت نمو المجتمع في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإنها في المقابل أكدت أيضاً تنامي معدلات جرائم الأحداث في المجتمع السعودي بشكل مواز. وهذا النمو في كل من العوامل التنموية والجرائم يتناسب مع ما اتجهت إليه مقولات نظرية الأنومي وفقاً «لنموذج دوركايم للتحديث» الذي تم صياغته تبعاً لفكرة دوركايم حول الاعتقاد بظهور حالة الأنومي في المجتمعات الحديثة (الطريف وآخرون، ٢٠١٠).

ويمكن توظيف الفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية الأنومي عند ميرتون من خلال تفسير اتجاه بعض الأحداث في المجتمع السعودي إلى اللجوء إلى الأساليب اللامشروعة في سبيل تحقيق أهدافهم ورغباتهم. فعندما يؤكد البناء الثقافي للمجتمع بعض المفاهيم المادية دون تأكيد الاهتمام بالوسائل التي تحقق هذه الأهداف ومدى شرعيتها، وعندما يتيح المجتمع الفرص الوظيفية لبعض الأفراد التي تؤهلهم لتحقيق طموحاتهم الاقتصادية دون الآخرين الذين قد يجرمون منها بسبب بعض المعوقات كانخفاض مستويات التعليم والتدريب، فإنه وفقاً للمنظور الذي تقدمه هذه النظرية، فإن هؤلاء الأحداث يخبرون حالة الأنومي ومن ثم الانحراف في الانحراف. كما أن شيوع القيم المادية في المجتمع قد يشجع الأحداث على اتباع الأساليب غير الشرعية لتحقيق أهدافهم.

٢ - نظرية الاختلاط التفاضلي «الارتباط المتغير» Differential Association

أما نظرية الاختلاط التفاضلي أو الارتباط المتغير، فهي تشكل تصويراً منهجياً آخر لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي بطرق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط

بالمجرمين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمية، وقد ظهرت أولى فرضيات هذه النظرية في كتاب مبادئ علم الإجرام للأستاذ الأمريكي «سذرلاند» منذ عام ١٩٣٩ م (كاره، ١٩٩٢).

ويمكن تفسير موضوع الدراسة من خلال هذه النظرية على اعتبار أن الحدث يتعلم استخدام السلاح الأبيض من المحيط الاجتماعي الذي يختلط به، وأنه كلما زادت درجة التقارب بين الحدث ومحيط المخالطة الضيق زادت إمكانية التعلم والافتناع باستخدام السلاح الأبيض، ومن ثم فإن تعلم الحدث لاستخدام السلاح الأبيض وإقناعه به إنما يأتي نتيجة لمخالطته وتفاعله مع المحيطات الأكثر قرباً له والأكثر تفاعلاً معه كالأُسرة والمدرسة والأصدقاء ووسائل الإعلام، وبحسب هذه النظرية، فإن استخدام السلاح الأبيض من قبل الأحداث الجانحين يكون نتيجة لمخالطة بعض الأفراد فيها وذلك باعتبارها وسطاً اجتماعياً يتفاعل فيه الفرد، وهو مجتمع محدود وضيق، مما قد يؤدي بالحدث إلى تناقل الكثير من الأفكار بين الأحداث؛ نتيجة لتقاربهم في السن خاصة أولئك الذين يكونون في بداية الخروج عن الطريق السوي، خاصة في مرحلة المراهقة التي تتميز بظهور العديد من المتغيرات التي تظهر واضحة عليهم بناء على طبيعة هذه المرحلة العمرية التي يمرون بها.

٣ - نظرية الضبط الاجتماعي لـ «هرشي» Social Control Theory

وتقوم نظرية الضبط الاجتماعي أو الرابط الاجتماعي كما يرى «هيرشي» على فرضية مفادها: «أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعه من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية» (الوريكات، ٢٠٠٤م). ويمكن تفسير موضوع الدراسة من خلال هذه النظرية على اعتبار أن الأسرة هي الركيزة الأولى التي يتلقى فيها الفرد خبرات الحياة، ونماذج السلوك الاجتماعي ويتعلم فيها أنماط السلوك والتصرف، ويكتسب القيم والمعايير، ويتدرب أفرادها على الضبط الذاتي، وذلك يمثل خط الدفاع الأول لوقاية الأفراد من الانحراف. يلاحظ أن تنشئة الأفراد تنشئة اجتماعية غير متكاملة وغير سوية، ولا تقدم القيم والمعايير الإيجابية، بالإضافة إلى عدم نقل الثقافة للأفراد، وعدم تدريبهم على الضبط

الاجتماعي الذاتي، ينتج عنها عدم نضج الأفراد اجتماعياً وعدم قدرتهم على التكيف داخل المجتمع، مما يجعلهم أكثر قابلية للانحراف. فنجد أن هناك بعض الأحداث يتسمون بالاندفاعية، والتبلد الحسي والتمحور حول الذات يقومون بجرائمهم دون أن يكون هناك تقييم دقيق للنتائج المترتبة على أفعالهم الإجرامية. كما أن غياب أحد الوالدين أو عدم الإشراف ومتابعة الأبناء وضعف الروابط بين الحدث وأفراد المجتمع المحيطين به، وعدم استثمار الحدث لوقت الفراغ في الأعمال النافعة قد يجعلهم يقعون في الانحراف، بينما نجد أن إيهان الفرد بحقوق المجتمع يحميه من الوقوع في الانحراف.

٤ - نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization Theory

ترعرعت نظرية التفكك الاجتماعي في أحضان الايكولوجيا الإنسانية التي طورها كل من «بارك و برجس» لدراسة البيئة الحضرية على اعتبار أن التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المدينة تؤدي للتفكك الاجتماعي، وهكذا يصبح التفكك الاجتماعي مسؤولاً عن الجريمة والانحراف الذي يحدث في المجتمع. (Shaw and Mckay, 1972)

وتصور هذه النظرية المجتمع الحضري على أنه يتكون من مجموعة من الدوائر تتخذ جميعها المركز التجاري للمدينة محوراً لها وأن هذه الدوائر في الحقيقة انعكاس للمراحل التي مرت بها المدينة عبر تطورها، وأن كل دائرة من هذه الدوائر تختلف عما قبلها وما بعدها من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمشكلات وما يترتب على ذلك من ظواهر ومشكلات اجتماعية. فكلما بعدت الدوائر عن مركز المدينة التجاري، ارتفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان في تلك الدوائر والعكس صحيح (الخليفة، ١٤١٣هـ). ويمكن أن نقول إن جرائم الأحداث وفقاً لهذه النظرية يمكن أن تكون بسبب تزايد عمليات التنمية والتغير الاجتماعي والتصنيع، حيث تظهر تجمعات المصالح التي تحل محل الجماعات التلقائية. وينمو الصراع بين الجماعات المختلفة في سبيل الاستحواذ على القوة، كما يظهر صراع القيم، مما يجعل أساسيات البناء الاجتماعي تتفكك. الأمر الذي يمكن أن نفسر في ضوءه الكثير من جوانب الجريمة و الانحراف. ولذا نستطيع القول إن المجتمع المستقر نسبياً تقل داخله معدلات الجرائم إذا ما قورن بمجتمع في طور تغير سريع. فالتغير السريع يؤدي إلى خلخلة تمسك الناس بالقيم

والممارسات السلوكية التقليدية؛ نتيجة لظهور مواقف و ظروف جديدة تتطلب التوافق معها بشكل مختلف . ومثال هذا تحديث أو تنمية المجتمع الريفي أو محاولة نشر تعليم أو صناعة داخل منطقة معينة، أو الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الأوروبية وغيرها . وكل هذا من شأنه أن يحدث تفككا في بناء المجتمع و في جماعته الاجتماعية ، وفي نموذج العلاقات السائدة داخله . مما يؤدي إلى ظهور مواقف جديدة من شأنها تعطيل أساليب الضبط الاجتماعي التقليدية مثل السمعة و حقوق الجيرة والخوف من كلام الناس وتوقعات الأهل والعادات الشائعة وغيرها (السمالوطي، ١٩٨٣).

٥ - نظرية التقليد والمحاكاة

يرى الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي « جبريل تارد » من خلال نظريته التقليد أن التقليد هو أساس تعلم السلوك، أيًا كان هذا السلوك، فالانحراف لدى « تارد » ينتشر بانتقاله من فرد إلى فرد أو من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى من خلال المحاكاة أو التقليد ويتم ذلك وفقاً لقوانين ثابتة، ويعتقد « تارد » أن السلوك الإجرامي لا يشكل سمة أو مرضاً ينتقل إلى الإنسان بالوراثة، بل هو مهنة يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم، وذلك حين يختار لنفسه مثلاً معيناً يجذو حذوه. والسلوك الإجرامي بهذا المعنى يشكل مهنة قد لا تختلف عن أي مهنة أخرى إلا من حيث محتواها الإجرامي فحسب (طالب، ٢٠٠٢).

ويمكن فهم موضوع الدراسة من خلال هذه النظرة على اعتبار جرائم استخدام السلاح الأبيض لدى الأحداث ظاهرة اجتماعية ونفسية يتعلمها الحدث من البيئة المحيطة به عن طريق محاكاة المجرمين من أسرته وأقاربه وجيرانه وأصدقائه.

وفقاً لهذه الاتجاه فإن جرائم الأحداث تعد ظاهرة اجتماعية ونفسية يتعلمها الحدث من البيئة المحيطة به عن طريق محاكاة المجرمين من أسرته وأقاربه وجيرانه وأصدقائه. فالسلوك الإجرامي هنا خلق يتطبع الفرد عليه اجتماعياً منذ الصغر، ويسري هذا بين الأحداث في المجتمع متبعاً قانون المحاكاة نفسه. فالجريمة تنتقل باعتبارها نشاطاً اجتماعياً من فئة عليا في المجتمع مثل الآباء وكبار السن في البيئة المحيطة بالحدث إليه ليصبح سلوكاً مشاعاً يتطبع به عن طريق التقليد والمحاكاة.

ثانياً: الاتجاه النفسي في تفسير جرائم الأحداث

من النظريات النفسية التي يمكن توظيفها لتفسير جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين في المجتمع السعودي، ما يلي:

١ - نظرية عدوان الإحباط Frustration Aggression Theory

عرفت هذه النظرية منذ أن نشر «جون دولر» وزملاؤه فرضيتهم حول الإحباط والعدوان، إلا أنه كان أول من وضع النظرية المسماة بفرضية الإحباط والتعدي عام ١٩٣٩ م. ويتبلور الفرض الرئيسي لهذه النظرية في أن كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان، وكل شكل من أشكال العدوان يكون مسبوقاً بحالة إحباط، ولهذا فقد ربطت النظرية بين الإحباط والعقبات، باعتبار أن العقبات هي سبب الإحباط أي أنها تحول دون تحقيق هدف الاستجابة وهو الإشباع الدافعي (عمر، ١٩٩٧).

وتعد جرائم الأحداث وفقاً لهذا التصور النظري شكلاً من أشكال العدوان تجاه الآخرين وتجاه المجتمع ناتجاً عن الإحباط الذي يعيشه الحدث. فالأحداث المنحرفون الذين يرتكبون جرائم باستخدام الأسلحة البيضاء لا يستطيعون ضبط ميولهم الطبيعية بشكل كاف. ومن ثم فهم لا يتحكمون بانفعالاتهم المتوقدة السهلة الانطلاق، حيث البواعث المتعددة التي تتسلل إلى الفعل عندما تكتسب لدى الحدث أهمية بحيث يعيش في توتر دائم ما لم يرتكب جريمة. فهؤلاء الأحداث المنحرفون يجدون صعوبة في ردع بواعثهم بسبب عدم إمامهم بحجم الآثار المترتبة على قيامهم بالعمل المنحرف؛ بمعنى أنهم لا يرون بوضوح سبب ونتيجة قيامهم بالجرائم. كما أنهم يرون أنفسهم بأنهم عديمو القيمة؛ لذا فهم يتسمون باللامبالاة لعدم إحساسهم بوجود أمر ينال اهتمامهم.

الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التي يرجع إليها الباحث، وقد تم التوصل لعدد من الدراسات التي تناولت جرائم الأحداث، منها دراسة بن يوسف (٢٠٠٥م) السلوك الإجرامي للأحداث الجانحين في أبعاده النفسية والاجتماعية والتربوية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأبعاد النفسية والاجتماعية والتربوية

للسلوك الإجرامي لدى الأحداث الجانحين ووضع حلول وتوصيات شاملة لعلاج ظاهرة ارتكاب السلوك الإجرامي والحد من انتشاره بين الأحداث الجانحين. وتناولت الدراسة سلوكيات إجرامية تتضمن القتل، والاعتصاب والاعتداء بالسلاح على الآخرين، والسرقة بالإكراه. وتوصلت الدراسة إلى تدني المستويين الاقتصادي والتعليمي للمبحوثين وأسرهم، واتباع الأسرة لأساليب خاطئة في تربية الأبناء مثل التحقير والإهانة تدفعه لممارسة نفس السلوكيات مع الآخرين، مع عدم قدرة المؤسسات التعليمية على تنشئة الأجيال تنشئة سليمة.

ودراسة حسون (١٩٩٤م) أجريت الدراسة عن جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي، وذلك باختيار عينة من الذكور الذين ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون الخاص بالأحداث وصدرت بحقهم أحكام وأودعوا مراكز رعاية الأحداث وبلغ حجم العينة ٣٠١ من الأحداث المنحرفين. وقد تناولت الدراسة الميدانية تأثير التلفزيون والسينما في سلوك الأحداث في أحد محاورها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن غالبية المبحوثين يفضلون قضاء أوقاتهم في الجلوس أمام أجهزة التلفزيون أو التردد على السينما، وأن المترددين على السينما هم من الذين لا يمتلك أسرهم أجهزة تلفزيون، وأنهم يشاهدون التلفزيون في جميع الأوقات ويتابعون جميع البرامج دون تدخل الأهل.

ودراسة الخريف (١٤١٤هـ) عن جرائم العنف عند الأحداث في المملكة العربية السعودية، وهدفت الدراسة إلى توجيه الاهتمام بخطورة العنف عند الأحداث بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على طبيعة وخصائص جرائم العنف عند الأحداث وخصائص مرتكبيها، والكشف عن العوامل والأسباب التي تقف وراء ارتكاب الأحداث لجرائم تتصف بالعنف، اقتراح طرق وأساليب للحد من انتشار جرائم العنف. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين شخصية الحدث وجرائم العنف، حيث ارتكب الأحداث الجرائم بقصد المخاطرة وحب الظهور، وإثبات الذات والولاء للجماعة، وأغلبهم عاطلون عن العمل والدراسة ويعانون من أوقات الفراغ؛ إضافة لاهتزاز القيم الدينية. وأشارت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين يتغيبون عن منازلهم بسبب العلاقات الأسرية المتفككة، كما أن أغلب الآباء أميون ويعاملون أبناءهم بقسوة وأشارت الدراسة إلى أن جرائم المشاجرة والمضاربة تحظى بأسبقية قبل غيرها من جرائم

العنف الأخرى وأن أفراد العينة كانوا يستخدمون الأيدي والعصي والقضبان الحديدية والأسلحة النارية باعتبارها جميعاً أدوات لارتكاب جرائم العنف، وأشارت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين جرائم العنف ووجود دوافع شخصية للمبحوثين .

وفي دراسة أجراها بيرفين (١٩٨١م) عن جرائم العنف في فرنسا كان من أهم نتائجها أنه يرى الفرنسيون أن ٧٨٪ من العائلات الفرنسية و ٨٥٪ من أصدقاء تلك العائلات و ٨٦٪ من معارفهم كانوا ضحايا العنف. وأن ٧٣٪ من سكان باريس يعيشون في عالم خطر يخافون فيه من العنف والاعتداء.

ومن الدراسات التي ربطت بين التعليم وجرائم الأحداث دراسة سوريس (Soares, 2004) التعرف على طبيعة العلاقة بين الجريمة والتنمية من خلال تتبع الدراسات المختلفة التي عنيت بهذه القضية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان من النتائج التي توصلت إليها أن المتغير التعليمي له تأثير سلبي في معدلات جرائم الأحداث، وقد فسرت الدراسة هذا الارتباط بأن الالتحاق بالتعليم يقلل من فرص انخراط الأحداث في العصابات الإجرامية التي تقوم عادة ببعض السلوكيات الإجرامية.

دراسة هنري وآخرين (Henry et al 1999) التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة طبيعة العلاقة بين الانتظام في الدراسة بين الأطفال والمراهقين وبين فرصة انضمامهم إلى العصابات الإجرامية التي ترتكب الجرائم الأخلاقية واتجاههم للسلوكيات المنحرفة. وقد أظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية بين الالتحاق بالدراسة في المراحل التعليمية المختلفة وارتكاب الجريمة.

كما توصلت دراسة أروم وبيتيا (Arum & Beattie 1999) إلى أن الطلاب الخريجين والمتفوقين دراسياً في الولايات المتحدة الأمريكية أقل احتمالاً لارتكاب الجرائم بصفة عامة، عن غيرهم من غير المتفوقين دراسياً، كما أن الطلاب المشاركين في الأنشطة التعليمية وكذلك الذين أظهروا قبولاً للتعليم أقل ميلاً لارتكاب الجريمة. ومن ناحية أخرى، فإن الطلاب الذين تأثروا ببعض العوامل السلبية في البيئة التعليمية أدى إلى تسربهم من التعليم في مرحلة مبكرة من أعمارهم يصبحون عادةً منحرفين.

هناك دراسات ربطت بين العوامل الاقتصادية (الفقر، مستوى الحي، المسكن) والسلوك الإجرامي ومنها الدراسة التي أجراها أحمد العتيق وآخرون (١٩٩٥) دراسة

اهتمت بتحديد عوامل البيئة الفيزيائية والاجتماعية المهيئة للسلوك العنيف عند الشباب، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط الازدحام في الغرفة التي يقطن بها أفراد العينة. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة بين انخفاض المستوى الاقتصادي واحتمالية العنف، فاليئات المحرومة اقتصادياً تزيد من احتمالية العنف، كذلك يزيد تدني حالة السكن من احتمالية العنف، سواء من حيث الخصوصية وعدم توافر المستوى اللائق إنسانياً من الناحية الصحية والاجتماعية. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن سوء التوافق الأسري يترتب عليه انخفاض المساندة الاجتماعية والنفسية للأبناء، ويمثل ذلك حرماناً نسبياً من شأنه أن يزيد من احتمالية العنف لدى الأبناء الشباب.

دراسات تناولت العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية وجرائم الأحداث وانحرافهم، ومنها دراسة رضا (٢٠٠٠م) التي تناولت سيكولوجية العنف لدى الشباب بهدف دراسة العلاقة بين الأساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية وديناميات العنف لدى الشباب. مستخدمة عينة من الشباب المتطرفين ووالديهم، وعينة من الشباب من غير المتطرفين ووالديهم. أظهرت نتائج البحث وجود فروق دالة في التنشئة الاجتماعية بين والدي الشباب المتطرف ووالدي الشباب غير المتطرف.

دراسة الحوسني (١٤١٥هـ) تهدف الدراسة إلى اكتشاف أوجه الضعف والقوة في أساليب التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة بمجتمع الإمارات ومدى ارتباط نقاط الضعف بانحراف الأحداث، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة للقضاء على نقاط الضعف. وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب الأحداث يدرسون في المرحلة الابتدائية وما فوق الابتدائية، وبالنسبة للتهمة كانت تهمة السرقة هي أبرز التهم التي ظهرت بين الأحداث واتضح أن نسبة الآباء الأميين مرتفعة، أما الأمهات، فمعظمهن ربوات بيوت وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما انخفض المستوى الاقتصادي للأسرة، فإن الحدث يكون أكثر عرضة للانحراف. واتضح أن كثرة عدد الأبناء، وعدم وجود أماكن للترفيه، وضيق المسكن، ووجود خلل في روابط الأسرة هذه العوامل تخلق للمراهق قلقاً نفسياً وصراعاً حاداً يصيب حياته، مما يدفعه إلى الانحراف.

دراسة آل سعود (١٤٠٥هـ) تناولت هذه الدراسة مدى العلاقة بين التوافق الأسري والسلوك الإجرامي ومعرفة الأسباب المؤدية إلى انحراف السلوك والجريمة.

وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التوافق الأسري على الجنوح للإلناث وتحديد أثر التوافق الأسري على مظاهر السلوك الإجرامي، ومدى فاعلية هذه الرابطة في اتصاف الفرد بسمة العدوان، مما يجعله منحرفاً. أثبتت نتائج الدراسة أن السجينات أعلى درجة في الاتجاهات العدوانية من غير السجينات، لأن انحراف سلوك السجينات وعدم احترامهن للقانون أدى إلى معاقبتهن، وأن زيادة الاتجاهات العدوانية للسجينات قد تكون وليدة طبيعية للظروف السيئة وعوامل التنشئة القاسية التي مرت بها في طفولتها وعوامل التفكك الأسري والحرمان وسوء المعاملة، وغياب الأب. وأكدت الدراسة أنه يوجد ارتباط دال بين التوافق الأسري والسلوك الإجرامي، فأسلوب التربية الذي يسير عليه الآباء ووسائلها من أحد أهم العناصر التي تساعد الطفل على تنمية قدراته في التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب، أما القصور الوظيفي فيها فقد يقود إلى الانحراف. دراسات ربطت بين وسائل الإعلام وعلاقتها بجرائم الأحداث منها دراسة البشر (٢٠٠٥م) حيث تناولت الدراسة أفلام العنف والإباحية وعلاقتها بالجريمة وتوصلت الدراسة إلى أن تأثر المشاهدين بهذه البرامج وتأثيرها فيهم يختلف من شخص إلى آخر، وذلك بقدر استعداده الداخلي، وما يتمتع به من صفات دينية وثقافية تحدد طرق تفكيره واستيعابه، ولذا فالمنحرف أصلاً يجد في مشاهدة أفلام العنف والإباحية مدرسة تعلم السلوك العدواني وطرق تنفيذه، بينما الفرد السوي وإن شاهد تلك الأفلام فإنه لا يحاول تنفيذ هذه السلوكيات في الواقع الحياتي لعدم وجود الاستعداد الداخلي والعوامل الاجتماعية التي تدفع به إلى الجريمة.

دراسات ربطت بين العنف والجريمة منها دراسة العفيصان (٢٠٠٦م) عن أثر التحول في القيم الشخصية والأسرية على السلوك العنيف لدى مرتكبي جرائم العنف من الشباب في مدينة الرياض. وتهدف الدراسة إلى التعرف على القيم الشخصية والأسرية للمبحوثين، والتعرف على واقع السلوك العنيف لدى المبحوثين والتعرف على مدى تأثير القيم الشخصية والأسرية على السلوك العنيف لدى أفراد العينة، ومدى تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمبحوثين على السلوك العنيف لدى أفراد العينة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك خللاً في نسق القيم الشخصية لدى أفراد العينة، كما أن النسق الأسري يتميز بالمحافظة والتقليدية، ومع ذلك لم يمنع المبحوثين من ارتكاب

السلوك العنيف، كما أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية أثرت في نسق القيم الشخصية بشكل ملحوظ، كما أثبتت الدراسة أن الخلل في القيم الشخصية لدى أفراد الدراسة له دور في ارتكاب السلوك العنيف، وأشارت الدراسة إلى أن اتجاهات العنف لدى عينة الدراسة تتفاوت بين عنيف ومتوسط .

ودراسة المطيري(٢٠٠٦م) التي ربطت بين العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العنف الأسري وانحراف الأحداث، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحداث يعانون من العنف اللفظي وعدم كفاية الإنفاق من قبل الأب، وتوصلت الدراسة إلى أن الأحداث ارتكبوا جرائم أغلبها كانت السرقة برفقة أصدقائهم، مما يعكس أثر الصحبة السيئة التي دفعتهم نحو الانحراف .

دراسة أبو حيمد(٢٠٠٥م) وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ارتباط العوامل الاجتماعية كالوضع الأسري والعوامل النفسية بالسلوك الإجرامي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الحرمان من المصروف وانحراف الأحداث، وانخفاض المستوى الاقتصادي، إضافة إلى أصدقاء السوء الذين كانوا سبباً في ارتكاب الأحداث لجرائمهم .

دراسة السعدوي(٢٠٠٠م) وتهدف الدراسة إلى التعرف على الخصائص النفسية والاجتماعية المميزة للطلاب المشتركين بالمضاربات في المدارس الثانوية والتعرف على العوامل المدرسية المرتبطة بسلوك المضاربات داخل المدارس الثانوية، تحليل وتقويم الخصائص النفسية والاجتماعية وتحديد الأكثر ارتباطاً منها بسلوك المضاربة. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر من ٥٠٪ من الطلاب هم من الصف الأول الثانوي وأن هؤلاء الطلاب لا يشتركون في المراكز الصيفية أو الثقافية، وأن غالبيتهم يحبون التجول حول المدارس. وبالنسبة لآبائهم كانوا من الأميين.

قام كالد جرين ، Green(١٩٩٥) بدراسة موضوعها العلاقة بين العنف والجريمة والقابلية للإيذاء أو الموت والسلوكيات الخطرة لدى المراهقين، مستخدماً مجموعة قوامها ١٣١ من الشباب ذكوراً وإناثاً، من مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية الذين يبلغ متوسط أعمارهم ١٦ عاماً، محتجزين في السجن ويخضعون لبرامج إصلاحية. حيث طبق عليهم عدة استبيانات. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن

وجود علاقات ارتباطية موجبة دالة بين العنف والجريمة والقبالية للإيذاء والسلوكيات الخطرة. وعلى عكس ما هو متوقع أسفرت نتائج الدراسة عن أن هؤلاء الشباب لم يروا أنفسهم مذنبين. كذلك تبين أن نسبة ٤٥٪ منهم يعتقدون أن انتماءهم لجماعة يشجع سلوك العنف بينهم.

وهناك دراسات اهتمت بالتعرف على دوافع وأسباب جرائم العنف منها دراسة عثمان (٢٠٠٢م) تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب انحراف الأحداث والأضرار السلبية على المجتمعات، وتحديد السبل والطرق التي من خلالها يمكن الحد من هذه الظاهرة، كما تناولتها التشريعات والشريعة الإسلامية، وكيفية مواجهتها، التي ترى أنه من الخير ألا تنتظر وقوع الجريمة، بل يجب التدخل قبل ذلك لمحاربة أسبابها عن طريق اتخاذ بعض التدابير التي تهدف إلى منع الحدث من الوقوع في هوة الجريمة. وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة انحراف الأحداث من أهم الظواهر الاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، إذ إن انحراف الأحداث هو بداية الطريق إلى ارتكاب الجرائم وانتهاك الأنظمة القانونية، ومخالفة نصوصها، وذلك يمثل ظاهرة بالغة الخطورة تهدد حاضر المجتمعات ومستقبلها بضرر بالغ وتعرقل تقدمها وتقف حائلاً دون رقيها، الانحراف يجب أن يعالج بأسلوب خاص بعد فشل التدابير الإصلاحية والأمنية الوقائية في إصلاح الحدث وتأهيله وتطويره، الإحاطة بما أدلت به التشريعات المختلفة من قواعد ونظم موضوعية وإجرائية تتعلق بمشكلة انحراف الحدث ومعاملته جنائياً وما يتعلق بها من مسؤولية جنائية للمجرمين الأحداث.

التعليق على الدراسات السابقة

إن المتأمل للأدبيات الخاصة بموضوع الأحداث الجانحين يلاحظ أنه على الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات التي تناولت الأحداث الجانحين بالدراسة على مستوى المملكة. فإن الباحثة لم تتوصل لدراسات تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر، وكانت أغلب الدراسات التي تناولت انحراف الأحداث تركز عليها إما من حيث العوامل المسببة لها بشكل عام، أو من حيث علاقتها بالتنشئة الاجتماعية، أو دور الأسرة، والسلطة الأبوية في انحراف الأحداث، أو الظروف المجتمعية، أو ربط جنوح الأحداث بوسائل

الإعلام أو بعض السمات الشخصية أو النفسية وما شابه ذلك . وبالنسبة للبحوث التي تناولت جرائم الأحداث فقد تناولتها بشكل عام . ووفقا لما تم جمعه من دراسات توصلت الباحثة إلى أنه لا توجد أي دراسة انفردت بدراسة جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين بشكل مستقل، حيث إن كل ما كتب عن السلاح الأبيض لا يتعدى مجرد كتابات في الصحف اليومية أو على الانترنت، بينما تعتبر هذه الدراسة علمية ميدانية متخصصة قائمة على استخدام المنهج العلمي، وبذلك تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية في موضوعها وطريقة طرحها .

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على طريقة المسح الاجتماعي الشامل .

مجتمع الدراسة: «مجتمع الدراسة يعني جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث إذن مجتمع البحث هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع البحث» (عبيدات وآخرون، ١٩٩٣). وقد تم تحديد مجتمع الدراسة بمسح شامل للأحداث الجانحين المودعين بدور الملاحظة بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددها (١٤) داراً على مستوى المملكة خلال فترة إجراء الدراسة الذين قاموا بارتكاب جرائم باستخدام السلاح الأبيض .

عينة الدراسة: يمكن تعريف العينة بأنها «الوحدة الممثلة للمجتمع الأصلي» (النهارى، ١٩٩٧) وعينة الدراسة مسح شامل للأحداث الجانحين المودعين بدور الملاحظة بالمملكة العربية السعودية خلال فترة إجراء الدراسة الذين قاموا بارتكاب جرائم باستخدام السلاح الأبيض وقد بلغ إجمالي العينة ١٢٦ حدثاً.

أداة جمع البيانات: تم اختيار الاستبيان ليكون الأداة الرئيسية لجمع المادة الميدانية نظرا لما تملكه طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة ، وتضم هذه الاستبانة في الجزء الأول منها بيانات ديموغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية عن أفراد العينة من المبحوثات، أما

الجزء الثاني من الاستبانة فيشتمل على أسئلة توضح نوعية الجرائم التي ارتكبتها الأحداث باستخدام الأسلحة البيضاء، والأسباب الذاتية والاجتماعية التي دفعت الأحداث لارتكاب جرائمهم باستخدام السلاح الأبيض. وبعد تصميم الاستبيان تم تحكيمه وإجراء اختبار الصدق والثبات لإدارة الدراسة.

الصدق الظاهري للمقياس: قامت الباحثة بعرض المقياس على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وذلك لتحكيم الاستبانة وأخذ رأيهم في جميع ما ورد في الاستبانة من عبارات وأسئلة ومدى وضوحها وملاءمتها لتحقيق أهداف البحث.

مقياس الثبات: لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمت الباحثة «معادلة Cronbach's Alpha (α) ألفا كرونباخ» للتأكد من ثبات أداة الدراسة وقد بلغ معامل الثبات العام (٧٧,٠) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

أسلوب معالجة البيانات: بعد أن تم جمع الاستبانات، قامت الباحثة بمراجعتها، ثم وضع رمز رقمي لكل استبانة، ووضع رمز رقمي لكل بند من بنود الاستبانة، كما تم وضع رمز لكل إجابة من إجابات البند الواحد، بعد ذلك تم تفرغ المعلومات ونقلها مباشرة من الاستبانات وإدخالها للحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية للتعرف على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

متغيرات الدراسة

المتغير التابع: يمثل السلاح الأبيض.

المتغيرات المستقلة: هناك العديد من المتغيرات المستقلة التي قامت الباحثة بقياس تأثيرها في جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين، ومن هذه المتغيرات عمر المبحوث، والمستوى التعليمي، ونوع الجريمة، والمستويين الاقتصادي والاجتماعي

للمبحوث، وغيرها من المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

مجالات الدراسة

المجال المكاني: مسح شامل لكافة دور الملاحظة بالمملكة العربية السعودية كمجال مكاني لإجراء الدراسة ويبلغ عددها (١٤) داراً تقع في كل من (الرياض، المدينة المنورة، جدة، الطائف، بريده، الدمام، أبها، حائل، تبوك، عرعر، الباحة، الجوف، نجران، جازان).

المجال الزمني: وهي الفترة التي تم فيها تطبيق الاستبيان وجمع البيانات وتفرغها ومن ثم إدخالها في الحاسوب وتحليلها، وقد استغرقت الفترة من ٢٢/٧/١٤٣١هـ إلى ١٥/١١/١٤٣١هـ.

المجال البشري: تم تحديد المجال البشري لهذه الدراسة بمسح شامل للأحداث الجانحين الذين ارتكبوا جرائم باستخدام الأسلحة البيضاء المودعين بدور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية خلال فترة إجراء الدراسة.

نتائج الدراسة

يستعرض هذا الجزء التالي النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية التي تجيب على تساؤلاتها، ومن ثم مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

سعت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي ما الجرائم التي ارتكبتها الأحداث الجانحون باستخدام الأسلحة البيضاء ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

إجابة (أ): الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمبحوثين:

- اتضح من خلال نتائج الدراسة أن غالبية الأحداث الجانحين أعمارهم في فترة المراهقة (من ١٦ سنة فأكثر) وهذا يبين أن العمر كان له تأثير كبير على جنوح الأحداث خاصة وأن هذه الفترة تتميز بالطيش والرغبة في إثبات الذات والقوة، مما يدفع بالأحداث إلى ارتكاب الجرائم والجنوح وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخريف (١٤١٤هـ) التي

- بينت أن هناك علاقة بين شخصية الحدث وجرائم العنف، حيث ارتكب الأحداث الجرائم بقصد المخاطرة وحب الظهور وإثبات الذات والولاء للجماعة.
- توصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين سعوديو الجنسية، ونسبة غير السعوديين قليلة، وقد يرجع هذا لتخوف الأحداث غير السعوديين من القوانين بمعاقبتهم وإبعادهم مع أسرهم لخارج البلاد.
- وبالنسبة للمستوى التعليمي للمبحوثين يلاحظ من هذه النتائج أن هناك اهتماماً كبيراً بالتعليم، فغالبية الأحداث ملتحقون بالتعليم بمختلف مستوياته. ومن الملاحظ أن غالبية الأحداث الجانحين تعليمهم ثانوي، وهذا يتوافق مع خصائصهم العمرية خاصة وأن أغلبهم من فئة الأعمار (١٦ سنة فأكثر) وتختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الحوسني (١٤١٥هـ) التي بينت أن أغلب الأحداث يدرسون في المرحلة الابتدائية وما فوق الابتدائية.
- وتوصلت الدراسة إلى أن عدد أفراد أسر المبحوثين من ١٠ أفراد فأكثر، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، ويتضح من هذه النتائج أن غالبية عينة الأحداث الجانحين أسرهم كبيرة (من ١٠ أفراد فأكثر) ولعل هذا أثر في جنوحهم، حيث يفقد الأبناء في الأسر الكبيرة عادة تقديم الرعاية والتوجيه اللازمين، كما أن الأسرة الكبيرة قد لا تتمكن من متابعة أبنائها لكثرتهم، مما يؤدي إلى جنوح الأبناء.
- كما اتضح أن غالبية المبحوثين يعيشون في بيوت شعبية، مما يدل على انخفاض حالتهم الاقتصادية، ولعل هذا أحد أسباب جنوحهم، حيث يفقد الأبناء في الأسر الفقيرة الاهتمام، نتيجة لانشغال والديهم بتوفير متطلبات الحياة، مما يؤدي إلى جنوح الأبناء وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيق وآخر (١٩٩٥) التي بينت أن تدني حالة السكن يزيد من احتمالية العنف، سواء من حيث الخصوصية أم من حيث عدم توافر المستوى اللائق إنسانياً من الناحية الصحية والاجتماعية.
- أما بالنسبة للملكية المسكن، فقد اتضح أن غالبية المبحوثين أسرهم تقيم بمنازل مملوكة لهم، ولكن عند النظر لهذه المساكن يتضح انخفاض نوعيتها، مما يدل على حالة الفقر التي تعانيها أسرهم التي تسببت في جنوحهم وانحرافهم.
- وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المبحوثين ولدوا في مدن، ولعل تنشئة المدن وتحرر

هذه التنشئة كان له تأثير على جنوح الأحداث، خاصة وأن الأسر في المدن تميل إلى التحرر وترك الحرية للأبناء وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التفكك الاجتماعي التي تشير إلى أن التحضر يسهم في تخلخل القيم، ويصعب على الأفراد التوافق والتكيف، كما تتفق مع نظرية الأنومي (اللامعيارية) التي بينت أن المجتمع عندما يزداد نمواً وتطوراً تزداد درجة تقسيم العمل، ويزداد نظامه تعقيداً فتتسأ حالة من الافتقار إلى التكامل والتلاؤم المتبادل بين الوظائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز أو اللاتجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص من قدراتهم على تحقيق التضامن وخلق اتصالات إيجابية بينهم، كما يضعف القوى الاجتماعية، ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الأفراد، وهذه الحالة التي يصل إليها المجتمع هي ما يطلق عليه «الأنومي». وهي حالة تتصف عموماً بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية، كما تتفق هذه النتائج مع دراسة المحيسن (١٤١٥ هـ) التي بينت أن التحضر الزائد الذي تتعرض له كافة المدن العربية نتج عنه أضرار ومشاكل اقتصادية واجتماعية وازدادت نسبة الجرائم والانحرافات فيها. كما أن المهاجرين من الأرياف شعروا بصدمات قوية زعزعت علاقاتهم الاجتماعية فازدادوا استقلالية وفردية، وفشل غالبيتهم في عقد صداقات مع أبناء المدن، فأصبحت العلاقات الأسرية بالضعف، مما ضعفت معه السلطة الأبوية وعاش جيل الشباب بازواجية القيم والحيرة بين القيم التقليدية والحديثة، مما أدى إلى الكثير من الانحرافات السلوكية لدى الأبناء.

- وبالنسبة للمناطق كانت وفقاً للترتيب الآتي منطقة الجوف، ثم منطقة الباحة، تليها منطقة مكة المكرمة، ثم منطقة الرياض، منطقة المنطقة الشمالية، منطقة المدينة المنورة، منطقة تبوك، منطقة حفر الباطن ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية الأحداث يقيمون بالجوف وعدد مقدر منهم يقيم بالباحة، ولعل طبيعة التنشئة الاجتماعية في هذه المناطق، وخاصة للأبناء الذكور تجعلهم يميلون للعنف والقوة.

- اتضح أن غالبية الباحثين ملتحقون بالمدرسة، وهذا يعود إلى وجود اهتمام عال بتعليم الأبناء في المجتمع في الآونة الأخيرة. وهذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسة سورسن (٢٠٠٤)، التي ترى أن التعليم يقلل من فرص ارتكاب الأحداث للسلوكيات الإجرامية، لكن التحاقهم بالتعليم لا يعني أنهم متفوقون كما تشير دراسة آروم

- وبينا (١٩٩٩)، فالتحاقهم بالمدرسة لا يعني أنهم منتظمون أو متفوقون، وهذا يدفعهم للسلوكيات الإجرامية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة هنري (١٩٩٩).
- يتضح أن غالبية الباحثين لا يعملون وهذا طبيعي، لأنهم ملتحقون بالدراسة ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية الأحداث الجانحين لا يعملون، وهذا يعود إلى صغر سنهم ولعل عدم عملهم في ظل حالة الفقر التي يعيشونها، مما دفعهم للجنوح وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخريف (١٤١٤ هـ) التي بينت أن أغلب الأحداث الجانحين عاطلون عن العمل.
- اتضح أن أفراد عينة الدراسة يسكنون في أحياء شعبية وهذا يوضح تأثير هذه الأحياء في جنوح هؤلاء الأحداث، خاصة وأن هذه الأحياء توفر بيئة غير صالحة للتنشئة، مما يؤدي إلى جنوح الأحداث. وهذه النتيجة متفقة مع نظرية التفكك الاجتماعي وانتشار بعض الأحياء العشوائية التي تصبح مصدراً للعنف، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة ابن يوسف (٢٠٠٥)، ودراسة العتيق وآخرين (١٩٩٥) ودراسة الحوسني (١٤١٥ هـ) وعبدالعال (١٩٩٣).
- وبالنسبة لمستوى تعليم آباء الباحثين اتضح أن غالبية الأحداث الجانحين آباؤهم أميون أو يقرأون ويكتبون فقط، مما يبين أن الأحداث الجانحين لم يتلقوا التوعية اللازمة، مما دفعهم للجنوح، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخريف (١٤١٤ هـ) التي بينت أن غالبية الباحثين آباؤهم أميون، كما تتفق مع دراسة بن يوسف (٢٠٠٥) التي بينت تدني المستوى الاقتصادي والتعليمي للمبحوثين وأسرههم، ودراسة برنت بندا (٢٠٠٢)، وكذلك دراسة الحوسني (١٤١٥ هـ)، والسعدوي (٢٠٠٠).
- وبالنسبة لمستوى تعليم أمهات الباحثين اتضح أن المستوى التعليمي للأمهات أميات وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية الأحداث الجانحين أمهاتهم أميات أو يقرأن ويكتبن فقط، مما يبين أن الأحداث الجانحين لم يتلقوا التوعية اللازمة، مما دفعهم للجنوح، وتتفق مع دراسة بن يوسف (٢٠٠٥) التي بينت تدني المستويين الاقتصادي والتعليمي للمبحوثين وأسرههم.
- وبالنسبة لمهن الآباء أشارت الدراسة إلى أن مهنة آباءهم موظف حكومي، يليها العاملون بالقطاع العسكري، وهناك نسبة من أفراد عينة الدراسة آباؤهم لا يعملون، والبعض

- أباؤهم متوفون وبعضهم يعملون في القطاع الخاص، ويلاحظ من النتائج أن نسبةً مقدرة من الأحداث الجنانحين لا يعمل آباؤهم أو متوفون أو يعملون في مهن دنيا، مما يجد من قدرتهم على متابعة أبنائهم وتوفير احتياجاتهم، مما دفع الأبناء للجنوح.
- أما بالنسبة لمهنة أمهات المبحوثين، فقد اتضح أن غالبيةهن لا يعملن وهن الفئة الكبرى من أفراد عينة الدراسة، وهناك من المبحوثين أمهم متوفاة، ويلاحظ من النتائج أن غالبية الأحداث الجنانحين لا تعمل أمهاتهم، وهذا يعود إلى انخفاض تعليمهن، مما يجد من قدرتهن على متابعة أبنائهن وتوفير احتياجاتهم، مما دفع الأبناء للجنوح، وتتفق هذه النتائج مع دراسة الحوسني (١٤١٥هـ) التي بينت أن أمهات الأحداث الجنانحين معظمهن ربات بيوت، ودراسة آل سعود (١٤٠٥هـ)، ودراسة الياسين (١٩٨١).
- أما بالنسبة للحالة الزوجية لوالد الحدث، فقد اتضح أن غالبية المبحوثين الأب متزوج بأبم الحدث فقط، وهم الفئة الأكثر، يليها أن الأب متزوج بأبم الحدث وأخرى، ثم الأب متزوج بأخرى غير أم الحدث ويلاحظ من هذه النتائج أن نسبة مقدرة من الأحداث الجنانحين آباؤهم متعددو الزواج، مما لا يوفر الاستقرار الأسري المناسب للأحداث، الأمر الذي دفعهم للجنوح وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الضبط الاجتماعي التي تشير إلى أن الناس أحرار في ارتكابهم للسلوك الإجرامي وأن ما يمنعهم هو علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية، فكلما ضعفت هذه العلاقات زاد انحراف الأفراد. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الخريف (١٤١٤هـ)، ودراسة العتيق وآخرين (١٩٩٥)، آل سعود (١٤٠٥)، الياسين (١٩٩٨)، عبدالعال (١٩٩٣)، وكذلك دراسة الطيار (٢٠٠٥)، والجندي (١٩٩٩).
- وبالنسبة لمن يعيش معه الحدث اتضح أن غالبية المبحوثين يعيشون مع الأب والأم وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، هناك أحداث يعيشون مع الأم فقط، ثم الأحداث الذين يعيشون مع آخرين مثل الجد والجددة أو الأقارب، وهناك من يعيشون مع آبائهم فقط. وعلى الرغم من أن غالبية الأحداث يعيشون مع والديهم، فإن هذا الأمر لا يعني بالضرورة حصولهم على الرعاية والاهتمام الأسري الكافي في ظل ضعف المستوى العلمي للوالدين وانشغالهم بمتطلبات الحياة.
- يتضح أن ما نسبته ٦, ٢٨٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دخل أسرهم الشهري

من ٦٠٠٠ ريال فأكثر، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، بينما (٣٢) منهم يمثلون ما نسبته ٤, ٢٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دخل أسرهم الشهري أقل من ٢٠٠٠ ريال، حيث إن (٣١) منهم يمثلون ما نسبته ٦, ٢٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دخل أسرهم الشهري من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ ريال، و (١٨) منهم يمثلون ما نسبته ٣, ١٤٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دخل أسرهم الشهري من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال، و (٩) منهم يمثلون ما نسبته ٢, ٧٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة دخل أسرهم الشهري غير هذا، ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية الأحداث الجانحين الدخل الشهري لأسرهم منخفض (أقل من ٤٠٠٠ ريال)، مما يبين حالة الفقر التي تعيشها أسر هؤلاء الأحداث، مما حد من رعاية الأحداث وتوفير متطلباتهم بالشكل المناسب، الأمر الذي دفعهم للجنوح وبتفق هذه النتيجة مع نظرية الإحباط الذي يعاني منها الأحداث، فعدم قدرتهم على الحصول على ما يريدون يجعلهم يلجئون للعنف لإشباع احتياجاتهم. وتتفق مع دراسة بن يوسف (٢٠٠٥) التي بينت تدني المستوى الاقتصادي والتعليمي للمبحوثين وأسرهم، وذات النتائج أكدتها دراسة (الياسين، ١٩٨١م) التي كشفت أن متوسط الدخل الشهري ضعيف عند المقارنة بعوائل غير الجانحين ودراسة برنت بندا (٢٠٠٢)، والحوسني (١٤١٥)، وعبدالعال (١٩٩٣)، وكذلك دراسة أبو حيمد (٢٠٠٥)، ودراسة الجنيدي (١٩٩٩).

- وبالنسبة للسوابق اتضح أن غالبية المبحوثين مودعون بالدار للمرة الأولى التي يودعون فيها بالدار، مما يبين قلة نسبة العود للجنوح لدى المبحوثين.

- يتضح أن عينة الدراسة لم يسبق أن دخل أحد أفراد أسرهم السجن، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة ويتضح من هذه النتائج أن نسبة مقدره من الأحداث الجانحين سبق لأحد أفراد أسرهم دخول السجن، وفي هذا مؤشر على تفكك هذه الأسرة ودفعها لأبنائها للجنوح، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الاختلاط التفاضلي «الارتباط المتغير» ونظرية التقليد والمحاكاة التي بينت أن التقليد هو أساس تعلم السلوك.

إجابة (ب): ما نوعية الجرائم التي ارتكبتها المبحوثون باستخدام الأسلحة البيضاء؟

- وبالنسبة لنوعية الجرائم التي ارتكبتها المبحوثون باستخدام الأسلحة البيضاء يتضح أن نسبة ٤, ٢٥٪ من الجرائم التي ارتكبوها باستخدام السلاح الأبيض وأودعوا بسببها في

دار الملاحظة هي شجار بالأسلحة البيضاء، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، بينما (١٢) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الجريمة التي ارتكبوها باستخدام السلاح الأبيض وأودعوا بسببها في دار الملاحظة هي سرقة سيارة بالسلاح، حيث إن (١٢) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الجريمة التي ارتكبوها باستخدام السلاح الأبيض وأودعوا بسببها في دار الملاحظة هي لواط باستخدام السلاح الأبيض، و (١٢) منهم يمثلون ما نسبته ٥, ٩٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الجريمة التي ارتكبوها باستخدام السلاح الأبيض وأودعوا بسببها في دار الملاحظة جرائم أخرى، و (٤) منهم يمثلون ما نسبته ٢, ٣٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الجريمة التي ارتكبوها باستخدام السلاح الأبيض وأودعوا بسببها في دار الملاحظة هي محاولة سرقة، و (٣) منهم يمثلون ما نسبته ٤, ٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الجريمة التي ارتكبوها باستخدام السلاح الأبيض وأودعوا بسببها في دار الملاحظة هي سطو بالإكراه، و (٢) منهم يمثلان ما نسبته ٦, ١٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الجريمة التي ارتكبوها باستخدام السلاح الأبيض وأودعوا بسببها في دار الملاحظة هي محاولة لواط، ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية الجرائم التي ارتكبوها الأحداث الجانحون هي جرائم بدأت بشجار بسيط انتهى بجريمة أو إيذاء. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخريف (١٤١٤ هـ) التي بينت أن جرائم المشاجرة والمضاربة تحظى بأهمية قبل غيرها من جرائم العنف الأخرى.

- يتضح أن غالبية الجرائم حدثت في الشارع، يليها منازلهم أو منازل الضحايا، وهناك نسبة حدثت جرائمهم في البر أو في استراحة، في أماكن أخرى كالأسواق أو أمام باب المدرسة أو أمام باب المنزل، وهناك من كان ضحيتهم منزل أو سيارة ويتضح من هذه النتائج غالبية جرائم الأحداث الجانحين حدثت بالشارع مما يبين أن هذه الجرائم قد تكون وليدة الصدفة وغير مخطط لها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخريف (١٤١٤ هـ) التي بينت عدم وجود ارتباط بين جرائم العنف ووجود دوافع شخصية للمبحوثين.

- وأشارت الدراسة إلى أن غالبية الجرائم حدثت الجريمة ليلاً، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة ونسبة أقل الجريمة حدثت صباحاً، أو ظهراً، أو فجرًا. ويتضح من هذه النتائج أن غالبية جرائم الأحداث الجانحين حدثت ليلاً، مما يبين بعد أسرهم عن

- متابعتهم وترك الحرية لهم، ولذلك كانوا يجوبون الشوارع ليلاً، مما أوقعهم في خلافات من آخرين ودفعهم لارتكاب جرائم وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخريف (١٤١٤هـ) التي بينت أن غالبية المبحوثين يتغيبون عن منازلهم بسبب العلاقات الأسرية المتفككة.
- يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة لا توجد علاقة بينهم وبين الضحية وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، بينما هناك من تربطهم علاقة صداقة مع الضحية أو تربطهم علاقة قرابة بالضحية، عينة الدراسة تربطهم علاقة أخرى بالضحية ويتضح من هذه النتائج أن غالبية الجرائم التي ارتكبتها الأحداث الجانحون كانت ضد أشخاص لا توجد بينهم علاقة، مما يبين أن جرائمهم لم تكن مخططة، بل تمت بالصدفة بالشوارع في الأوقات الليلية؛ نتيجة لضعف متابعتهم من قبل أسرهم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبدالعال (١٩٩٣).
- وبالنسبة للضحايا، فقد كانوا في الغالب شباباً، وهم الفئة الأكثر من ضحايا المبحوثين ثم الأطفال، والبعض رجل مسن، والنسبة الأقل كانت الضحية امرأة، وهذه النتائج تتسق مع النتيجة التي بينت أن أبرز هذه الجرائم هي جرائم شجار بين أشخاص لا توجد علاقة بينهم، مما يبين أن هذه الجرائم في طبيعتها هي شجارات بين الشباب تنتهي بإيذاء بسيط أو جسيم.
- كما يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة لم يخططوا للقيام بجرائمهم، وهناك فئة قليلة خططوا لارتكاب جرائمهم، بل حدثت بينهم وبين أشخاص لا تربطهم بهم أي علاقة.
- وأشارت الدراسة إلى أن الغالبية من أفراد عينة الدراسة قاموا بمفردهم بجرائمهم، وأحياناً اشترك معهم شخص آخر في هذه الجريمة أو أكثر من أربعة أشخاص، أو أكثر ثلاثة أشخاص، ويتضح من هذه النتائج أن الجرائم التي ارتكبتها الأحداث الجانحون يقل بها عدد الأشخاص المشاركين وهذا يؤكد عدم تخطيط الأحداث الجانحين لهذه الجرائم.
- ويتضح من الدراسة أن أغلب المبحوثين حصلوا على السلاح من أحد الأصدقاء والبعض الآخر حصلوا على السلاح من أحد المحلات التجارية، أو من محطات الوقود بالطريق السريع، أو عن طريق شرائها من أحد العمالة ويتضح من النتائج أن أغلب الأحداث الجانحين تحصلوا على سلاح الجريمة من أحد الأصدقاء، مما يدل على تأثير البيئة المحيطة بالأحداث وتتفق هذه النتائج مع نظرية الاختلاط التفاضلي، وكذلك

نظرية التقليد والمحاكاة للبيئة المحيطة بالفرد. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرشود (٢٠٠٠) التي بينت تأثير جماعة الرفاق في جنوح الأحداث، والمطيري (٢٠٠٦)، والطيبار (٢٠٠٥)، وأبو حيمد (٢٠٠٥)، وكالنداجرین (١٩٩٥).

- كما وضحت الدراسة أن الأحداث الجانحين نادراً ما يحملون معهم سلاحاً وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، وهذا يعني أن الأحداث لم يخططوا لارتكاب جرائمهم ولكنهم استخدموا الأدوات التي كانت قريبة منهم عند تعرضهم للخطر؛ بغية الدفاع عن أنفسهم.

إجابة: (ج): حول الأسباب التي دفعت الأحداث لارتكاب جرائمهم باستخدام الأسلحة البيضاء:

- بالنسبة للأسباب الذاتية والمجتمعية التي تدفع المبحوثين لحمل الأسلحة البيضاء اتضح أن أسباب حملهم للسلاح هي رغبتهم في الدفاع عن أنفسهم وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، ثم بسبب انتشار العنف بين الشباب، ويرون أن أسباب حملهم للسلاح مظهر من مظاهر الرجولة أو للتفاخر والمباهاة، أو يعتبرها البعض حقاً شرعياً، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة بيرفن (١٩٧٨)، وباضة (٢٠٠٤)، وجوسي جود الوب (٢٠٠٢).

- أما بالنسبة للأسباب التي دفعت الأحداث لارتكاب جرائمهم فيتضح من النتائج أن هناك تفاوتاً حول الأسباب التي دفعتك لارتكاب الجريمة وهي « ارتكبت الجريمة بنزغ من الشيطان، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة آل سعود (١٤١٩)، ودراسة الصنيع (١٩٩٨). ثم عدم معرفتي بعواقب الأمور، ثم مشاجرة عادية بيني وبين الضحية، يليها عبارة كنت أذفع عن نفسي ضد اعتداءات الآخرين، ثم بسبب وجود وقت فراغ لدى المبحوثين وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الخريف (١٤١٤)، والطيبار (٢٠٠٥)، وكارلسون (٢٠٠٢)، والسعدوي (٢٠٠٢). وهناك أسباب أخرى منها بسبب غياب الرقابة والتوجيه الأسري، ووجود كراهية وحقد بين الحدث والضحية، وسبب تشجيع الأصدقاء، أو الشعور بالظلم والإحباط، والرغبة في الانتقام والثأر، أو تقليد الأفلام، أو الاعتزاز بالقوة أو الحصول على الأموال وأشياء ثمينة ونحوها.

- وتوصلت الدراسة إلى أن الأسلحة البيضاء منتشرة بسهولة حملها، وهم الفئة الأكثر من

أفراد الدراسة، يرون أن الأسلحة البيضاء منتشرة لأن أسعارها رخيصة، ثم لسهولة إخفائها عن أعين الآخرين، ولأنه لا يوجد قانون يعاقب من يحمل هذه الأسلحة البيضاء، ولأن أشكالها مغرية وألوانها جذابة.

- واتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس هناك من يشجعهم على حمل السلاح وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، ونسبة أقل إجمالي من أفراد عينة الدراسة هناك من يشجعهم على حمل السلاح، ويتضح من هذه النتائج وجود نسبة مقدره من الأحداث ذكروا أن هناك من يشجعهم على حمل السلاح، وهذا مؤثر على سوء البيئة المحيطة بهم التي دفعتهم للجنوح.

- وبالنسبة لمن يشجع الأحداث على حمل السلاح هم في الغالب الأصدقاء والأخوة والآباء، لكن النسبة الكبرى لأصدقاء الأحداث الجانحين، مما يبين التأثير السلبي الكبير لرفقاء السوء وتأثيرهم في دفع أصدقائهم للجنوح.

- وبالنسبة لنوع السلاح الذي يحملونه معهم أثناء الجريمة، فقد كان في الغالب سكيناً، عصاً مفكاً، زجاجة، حديدة، حجراً، ويتضح من النتائج أن سلاح الجريمة المستخدم هو في الغالب سكين، ويعود ذلك إلى انتشار هذه الأداة وسهولة الحصول عليها من أي مكان.

- وبالنسبة لسؤال الباحثين عن مدى انتشار الأسلحة البيضاء، فقد أشار الغالبية إلى انتشار الأسلحة البيضاء بين الشباب، مما يزيد من خوف الأحداث، ويجعلهم يحملون الأسلحة خوفاً من أي اعتداء ضدهم.

- وبالنسبة لعلاقة الباحثين مع أسرهم اتضح أن هناك تفاوتاً حول كيفية علاقة الباحث بأسرته، حيث تراوحت ما بين خلافات تصل للضرب ومشاجرات كلامية وخلافات مستمرة، ووجود خلافات بسيطة ومن خلال هذه النتائج يتبين سوء العلاقات الأسرية لدى الأحداث الجانحين وعدم تمتعهم باستقرار أسري مناسب، مما دفعهم للجنوح، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخريف (١٤١٤ هـ) ودراسة العتيق (١٩٩٥)، وآل الشيخ (١٩٩٥)، ودراسة رضا (٢٠٠)، برنت بندا (٢٠٠٢) والمفلح (١٤١٤ هـ)، وآل سعود (١٤٠٥ هـ)، الياسين (١٩٨١)، العضيان (٢٠٠٦) الطيار (٢٠٠٥)، وآل

رشود (٢٠٠٠)، والجندي (١٩٩٩). وهذا يشير إلى التفكك الأسري بين المبحوثين وأسرهم وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الضبط الاجتماعي.

إجابة (د): ما الاختلاف النسبي لتوزيع جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين وفقا للمناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية

- للتعرف على الاختلاف النسبي لتوزيع جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين وفقا للمناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية تم حساب التكرارات والنسب المئوية بطريقة الجداول التقاطعية بين متغيري نوع جرائم السلاح الأبيض التي ارتكبتها الأحداث ومتغير المنطقة التي يقيم بها الحدث وجاءت النتائج كالتالي :

- وبالنسبة للاختلاف النسبي لتوزيع جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث الجانحين وفقا للمناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية بالنسبة لجرائم القتل العمد نجدها تتركز في منطقة الباحة، بينما تتوزع بنسب أقل في كل مدن الجوف وتبوك والمدينة وعسير والشرقية. أما بالنسبة لجرائم القتل الخطأ فنجدها تتركز في مدينة نجران وحائل. وبالنسبة لجرائم محاولات القتل فنجدها تتركز في منطقة الجوف. أما بالنسبة لجرائم الاعتداء الذي يؤدي إلى الوفاة فنجدها تتركز في المنطقة الشرقية بينما تتوزع بنسب في كل مدن الجوف والقرى. وبالنسبة لجرائم الشجار نجدها تتركز في منطقة الرياض، بينما تتوزع بنسب أقل في المنطقة الوسطى وكذلك المنطقة الشمالية بينما تتوزع بنسب قليلة في مدن الجوف وكذلك عرعر، بينما تقل النسب في كل من تبوك والمدينة، بينما هناك نسب شجار منخفضة في كل من مكة المكرمة وعسير والباحة وحائل. أما بالنسبة لجرائم خطف الذكور فنجدها تتركز في كل من الجوف والباحة بينما تتوزع بنسب أقل في مدن مكة المكرمة والقنفذة. وبالنسبة لجرائم السفاح، فكانت هناك جريمة واحدة وقعت في المدينة المنورة. أما بالنسبة لجرائم الاغتصاب فنجدها تتركز بنسبة في الباحة بينما تتوزع بنسب في مدن مكة المكرمة والرياض. وبالنسبة لجرائم سرقة السيارات فنجدها تتركز بنسبة في الجوف، بينما تتوزع بنسب أقل في جدة، بينما تقل النسبة في كل من الباحة والشرقية وحائل. وبالنسبة لجرائم سرقة المنازل فنجدها تتركز في القرى، بينما تتوزع بنسب في كل من الجوف ومكة المكرمة والباحة وجدة وبلجرشي. وبالنسبة لجرائم السطو بالإكراه نجدها تتركز بنسبة متساوية في كل من مكة المكرمة والباحة

والشرقية. أما بالنسبة لجرائم محاولة السرقة فنجدها تتركز في الشرقية، بينما تتوزع بنسب أقل في القريات. وبالنسبة لجرائم دخول المنازل فنجدها تتركز في الجوف. أما بالنسبة لجرائم اللواط فنجدها تتركز في مكة المكرمة، بينما تتوزع بنسب أقل في كل من الجوف والباحة، بينما هناك نسبة قليلة منها في القريات. وبالنسبة لجرائم محاولة اللواط فنجدها تتركز في كل من الجوف والباحة. أما بالنسبة للجرائم الأخرى فنجدها تتركز بنسبة في المنطقة الوسطى، بينما تتوزع بنسب أقل في الجوف وحفر الباطن والشمالية وعسير والناصفة والشرقية.

- وكشفت نتائج الدراسة عن الأهمية التفسيرية لبعض المتغيرات المستقلة السكانية والاقتصادية والتعليمية التي اختلفت في تأثيراتها في جرائم الأحداث، فقد أظهرت بعض هذه المتغيرات آثاراً إيجابية، بينما كانت تأثيرات المتغيرات الأخرى سلبية، وفي المقابل لم تظهر بعض المتغيرات المستقلة ارتباطاً بهذه الجرائم.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١، فأقل بين عمر الحدث ونوع الجريمة التي يرتكبها، حيث يتضح أن فئة الأعمار من ١٣ إلى أقل من ١٦ سنة يميلون لارتكاب الشجار، بينما فئة العمر الأكبر منهم يرتكبون القتل العمد وسرقة السيارات.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، فأقل بين جنسية الحدث ونوع الجريمة التي يرتكبها.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، فأقل بين المستوى الدراسي للحدث ونوع الجريمة التي يرتكبها.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، فأقل بين نوع السكن للحدث ونوع الجريمة التي يرتكبها.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، فأقل بين الدخل الشهري للأسرة الحدث ونوع الجريمة التي يرتكبها.

نحو إستراتيجية وطنية للوقاية من جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث

بناء على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، فإنها يمكن أن تقدم بعض التوصيات العلمية من خلال تقديم إستراتيجية وطنية للوقاية من جرائم العنف عامة وجرائم السلاح الأبيض خاصة، بما يفيد المتخصصين في مجال الدراسات الاجتماعية عامة وفي مجال علم اجتماع الجريمة خاصة. كما أن هذه التوصيات يمكن أن تساعد المخططين، وبخاصة في المجال الأمني للتخفيف من الانعكاسات السلبية لجرائم الأحداث على الفرد والمجتمع ككل.

أولاً: في مجال التخطيط و رسم السياسة العامة :

- ١- تعمل الشريعة الإسلامية بتعاليمها على تحقيق توازن متكافئ في حقوق طرفي الجريمة، وهما الجاني والمجني عليه، من أجل إرساء التكافل الاجتماعي .
- ٢- فرض عقوبات على حيازة الأسلحة البيضاء بشكل عام التي يتم ضبطها في سيارات الشباب، وفي ملابسهم، ومنع حملها والدخول بها إلى المدارس والأماكن العامة، وذلك من خلال تحديد العقوبات المقدرة لكل مخالفة وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات بما يؤدي إلى تحقيق الأمن وإشاعة الأمان في المجتمع .
- ٣- تنفيذ سياسات أمنية خاصة بجرائم السلاح الأبيض للحد من الإيذاء البسيط أو البليغ الذي يتسبب به مرتكبو هذا النوع من الجرائم، وذلك لانعكاساتها السلبية على الأبنية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية للمجتمع ككل .
- ٤- استحداث و تعزيز الوسائل اللازمة لكشف الأشخاص الذين يحملون الأسلحة البيضاء لمتابعتهم ومعاقتهم لمقاضاتهم وإصدار الأحكام عليهم .

ثانياً: في المجال الأمني

بالنسبة للمجال الأمني تشتمل الإستراتيجية على ما يلي :

- ١ - في مجال الوقاية:
- ١- ينبغي أن تبدأ جهود الوقاية من الجريمة قبل أن يتجه الحدث نحو الجناح، ثم لاحقاً

نحو الانحراف ومستقبلاً نحو الإجرام. وإذا ما انحرف الحدث بالفعل سواء رجع ذلك لضعف جهود الوقاية والرعاية أو لشدة العوامل المسببة للانحراف، فإن ذلك يدق ناقوس الخطر الأخير لتدخل المجتمع لإصلاح المسار والحيلولة دون أن ينزلق هذا الحدث المنحرف نحو هاوية الإجرام.

٢- يتضح أن الجرائم في ازدياد ومن ثم تزداد تكاليف التعامل معها ومكافحتها بعد وقوعها، وهذا يقتضي إلقاء الضوء على الأساليب الحديثة في الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وإعادة النظر في كل الأساليب المستخدمة الموجودة لرفع كفاءتها وأدائها وتطويرها وإدخال أساليب أخرى جديدة للوقاية تختلف عن الأساليب المألوفة.

٣- ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد مجتمع بدون جريمة فالقضاء عليها تماماً فيه نوع من الصعوبة، ولكن من الممكن خفض نسبتها لا عن طريق الردع فقط (مثل: العقوبة بعد ارتكاب الجريمة) وإنما أيضاً بمحاولة منع الجريمة قبل وقوعها بأساليب وطرق موضوعية سيتم تناولها في هذا البحث.

٤- ينبغي توعية أفراد المجتمع فيما يتعلق بأخذ جميع الاحتياطات اللازمة عند مغادرتهم منازلهم أو سياراتهم، وفي كل الأوقات، وتوعية أفراد المجتمع بمتابعة ومراقبة منازل جيرانهم وإبلاغ الشرطة عند الشك في غرباء وهذا الأسلوب أسهم في خفض معدلات الجريمة في بريطانيا.

٥- العمل على وضع حد لظاهرة انتشار الأسلحة البيضاء بين الأحداث، ومنعهم من الاحتفاظ بها في سياراتهم أو في جيوبهم لاستخدامها بشكل عاجل لمعالجة مشاكلهم بلا تفكير أو عقل.

٦- الانتظر وقوع الجريمة، بل يجب التدخل قبل ذلك لمحاربة أسبابها عن طريق اتخاذ بعض التدابير التي تهدف إلى منع الحدث من الوقوع في هوة الجريمة.

٢- في مجال العلاج:

١- بذل كافة الجهود الممكنة والتدابير المتاحة من قبل الأجهزة الأمنية من أجل التوسع في زيادة نشر الشرطة الراجلة والدوريات الأمنية يسهم في خفض نسبة الجريمة في بعض المناطق مثلاً بجوار الأسواق، والمدارس المتوسطة والثانوية لكثرة المشاجرات الطلابية، ويمكن تحديد بعض الأحياء التي تكثر فيها هذه المشكلات دون غيرها

- معتمدين على المعلومات في سجلات مراكز الشرطة، وقد أثبتت التجارب الدولية نجاح هذا الإجراء في خفض نسبة الجريمة والعنف في مدن محددة.
- ٢- ضرورة إيجاد لجنة دائمة في مراكز الشرطة تعمل بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى للتعرف على الشباب الذين عرف عنهم التباهي والمفاخرة بحمل الأسلحة البيضاء وتخويف الآخرين بها لمتابعتهم وضبطهم وتنفيذ العقوبات الصادرة بحقهم .
- ٣- لا بد من وجود برامج أمنية هادفة من خلال كافة وسائل الإعلام تسعى إلى تعريف الشباب بخطورة جرائم السلاح الأبيض خاصة، وجرائم العنف عامة، وإيضاح عقوبتها وانعكاساتها السلبية على أمن المجتمع .
- ٣- في مجال القوانين والتشريعات
- بالنسبة لمجال القوانين والتشريعات تشمل الإستراتيجية ما يلي :
- ١- لا بد من استحداث بعض التشريعات التي تمنع حمل الأسلحة البيضاء في السيارة، أو حملها في ملابسهم، أو داخل حقائبهم المدرسية ووضع العقوبات الرادعة للمخالفين مما يسهم في الحد من انتشار الأسلحة البيضاء والآلات الحادة بين الشباب، وهذا يسهم في تقليل نسبة الجرائم في المجتمع .
- ٢- العمل على دراسة الأنظمة واللوائح وما تتضمنه من أساليب وقاية وردع (عقوبة) لتقييمها بين فترة وأخرى عبر مراكز دراسات وبحوث متخصصة لاقتراح آليات التنفيذ ورصد النتائج والتعرف على الثغرات والنقص من أجل إدخال التعديلات .
- ٣- معاملة ضحايا الجريمة برأفة واحترام للوصول الى آليات العدالة والحصول على الإنصاف الفوري و وفقاً لما تنص عليه التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالضرر الذي أصابهم جراء وقوعهم ضحايا لمثل هذه الجرائم .
- ٤- تعزيز الآليات القضائية والإدارية لتمكين الضحايا من الحصول على الإنصاف من خلال الإجراءات الرسمية وغير الرسمية العاجلة والعادلة وغير المكلفة وسهلة المنال وتعريف الضحايا بحقوقهم في التماس الإنصاف من خلال الآليات المذكورة .
- ٥- تعريف ضحايا الجريمة بدورهم وبنطاق الإجراءات وتوقيتها وسيرها وبالطريقة

- التي يبت بها في قضاياهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم خطيرة تهدد الأمن العام لأفراد المجتمع .
- ٦- إتاحة الفرصة أمام الشباب لعرض وجهة نظرهم والتعرف على قلقهم وأسبابه وأخذ ذلك بعين الاعتبار في مراحل الإعداد للبرامج الوقائية قبل تطبيقها.
- ٧- تنمية الوعي القانوني لدى كافة أفراد المجتمع وحثهم على الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة سواء كان الجناة أم المجني عليهم وتخصيص أرقام هاتفية لاستقبال البلاغات أو الشهود في مثل هذه الجرائم .

٤- المجال الاجتماعي

و يشمل هذا المجال ما يلي :

- ١- لابد من إيجاد مكاتب خاصة مهمتها تقديم مساعدات على المستوى الاجتماعي والنفسي والأسري مستخدمة برامج وخططاً محددة لتقديم الاستشارات والبرامج اللازمة للأسر التي تشتكي من عنف أبنائها لمساعدتهم في حل ما يواجه أبنائهم من مشكلات.
- ٢- ينبغي للأسرة والمدرسة العمل على اكتشاف مواهب الأبناء والتعرف على مهاراتهم ومساعدتهم على تنميتها وتوسيعها عن طريق الإرشاد والتوجيه بما يتناسب مع بنيتهم الجسدية وقدراته العقلية وينبغي مراعاة الفروق الفردية بين الأبناء ليحقق الشاب طموحه.
- ٣- علينا تعليم أبنائنا الشباب أهمية التحكم في مشاعر الغضب وكيفية التنفيس عنه بطرق مغايرة لأسلوب العنف من خلال ما يمكن أن نسميه إدارة الغضب من خلال التنفيس عن الغضب دون إلحاق الأذى بالآخرين المحيطين به، سواء كانوا من أفراد أسرته أو زملائه ونحوهم.
- ٤- على المدرسة الاهتمام بشخصية الطلاب لتطويرها ومعالجة المشكلات التي تقع خلال المسيرة التعليمية للطلاب كالغياب والتسرب، والرسوب... الخ وملاحظة ومتابعة المشكلات السلوكية للطلاب، وذلك بتزويد المدارس بالمرشدين الطلابيين والمتخصصين النفسيين والاجتماعيين لمتابعة الطلاب ومعالجة مشكلاتهم قبل

- تطورها والعمل على توثيق الصلة مع أولياء الأمور وموافاة الآباء بالتقارير الدورية عن مستوى أبنائهم في التحصيل العلمي، مع ضرورة إبداء الملاحظات العامة على سلوك الطالب، وذلك لمعالجة المشكلات السلوكية في مراحل مبكرة.
- ٥- تنمية الوازع الديني لدى الشباب، نظرا لما يحققة من قيم التعاون والتكافل الاجتماعي التي قد تحول دون ازدياد نسبة الجرائم ذات الطابع العنيف في المجتمع .
- ٦- ينبغي أن يحرص الآباء على شغل أوقات الفراغ لدى الشباب، وذلك من خلال إلحاقهم بالمراكز الصيفية التي تمكنهم من قضاء أوقاتهم بكل ما هو نافع ومفيد من خلال مزاولة الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية مع أقرانهم بإشراف ومتابعة من التربويين العاملين بهذه المراكز.
- ٧- الدعوة إلى تضمين المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بجانب التوعية الأمنية، لتوعية وإرشاد الشباب بخطورة جرائم العنف والعقوبات المحددة لها بالشرعية الإسلامية، فمعرفة الشباب بعواقب الأمور يقلل من اندفاعهم لارتكاب هذه الجرائم .
- ٨- في مجال الرعاية الاجتماعية ينبغي أن تعمل دور الملاحظة على تأهيل مرتكبي جرائم العنف والعمل على انتزاع العنف من داخلهم من خلال تصميم برامج تأهيلية خاصة لمرتكبي جرائم العنف تتضمن التصدي النفسي والاجتماعي لنزعاتهم وميلهم للعنف، وذلك لمواجهة جرائم العنف المتوقعة وتطبيق هذه البرامج بدور الملاحظة الاجتماعية، تمهيداً للعودة للمجتمع وهم أقل عنفاً.
- ٥- المجال الاقتصادي :

ويشمل هذا المجال :

- ١- تتضح خطورة جرائم الأحداث وأهميتها على اعتبار أنها تتعلق بشروة الأمم من الأطفال والشباب، فكما تهتم الأمم بالأسوياء لخلق المواطن الصالح القادر على تحمل المسؤولية، فإن الاهتمام بالمنحرفين يصير فرضاً علينا فحدث اليوم هو مجرم الغد.
- ٢- تهتم الدول بدراسة جرائم الأحداث وانحراف سلوكياتهم وخروجهم عن قواعد الضبط الاجتماعي، المتعارف عليها . ذلك لأن جنوح الأحداث لا يقتصر تأثيره على الأحداث أنفسهم وإنما يمتد أثره ليشكل عبئاً على أمن المجتمع واقتصاده

ويعوق تقدمه وتطوره نتيجة فقدان جزء ضخم من موارد الدولة في عملية مواجهة الجريمة ورعاية الأحداث وإعادة تأهيلهم مرة أخرى، فضلاً عن تزايد معدلات الجريمة وتطورها، نتيجة اعتياد الأحداث على سلوكيات إجرامية وزيادة خبراتهم الإجرامية، مما يمهد لتطور أساليبهم في ارتكاب الجريمة مستقبلاً، ومن ثم انتشار الجريمة وتزايدها الكمي والكيفي، وزيادة الحاجة لتضافر الجهود لمواجهتها.

٣- ضرورة دعم البحوث العلمية في كافة المجالات التي تهتم بهذا النوع من جرائم العنف كجرائم السلاح الأبيض للإسهام في الحد منها أو القضاء عليها مستفيدين من نتائج هذه البحوث العلمية.

٤- وضع جوائز مادية تشجيعية للباحثين في مجال الجريمة خاصة جرائم العنف؛ نظراً لآثارها على أمن المجتمع واستقراره.

٦- في المجال الإعلامي :

وتشمل الإستراتيجية بالنسبة للمجال الإعلامي :

١- التوعية بضرورة أخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن التهور والاندفاع الذي قد يدفع البعض ليصبح جانياً أو مجنياً عليه فيما يتعلق بجرائم العنف.

٢- يجب الاهتمام برفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، لأفراد المجتمع خاصة في المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة؛ لأنها تعتبر مناطق تصدير للعنف والجريمة .

٧- توعية المواطنين بخصائص المجني عليهم وأدوارهم في التقاضي والتعويض والمساعدة وفقاً للتشريعات والقوانين المعمول بها .

٨- الاهتمام الجاد بالإعلام الأمني وصيغته ومحاذيره وأهدافه وتوجيهه بما يتناسب مع المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وبما يتناسب مع ميول واتجاهات الفئات المستهدفة.

٧- في مجال البحث العلمي

ويشمل ما يلي :

١- إجراء الأبحاث والدراسات التطبيقية الشاملة لضحايا جرائم العنف خاصة جرائم السلاح الأبيض للتعرف على خصائصهم وأنماطهم واتجاهاتهم ودوافعهم، وأسباب

- وقوع الجريمة عليهم ودورهم في حدوثها ، بما يمكن من فهم الظاهرة وأبعادها وتطوراتها ويسهم في وضع أسس الوقاية والعلاج اللازمين .
- ٢- رعاية الأبحاث ذات المنحنى العلمي بشأن الأساليب التي يمكن بها الحد من جرائم الإيذاء التي تتم من خلال استخدام الأسلحة البيضاء ومساعدة الضحايا .
- ٣- دراسة العلاقة بين الجاني و المجني عليه ومستويات وأنماط التفاعل بينهما وما تفرزه تلك العلاقة من معرفة أسباب ودوافع الجريمة توخيا لوضع مفاهيم محددة للسياسة الجنائية والتصدي للجريمة بجوانبها المختلفة .
- ٤- دراسة المواقف الاجتماعية والمتغيرات الديموغرافية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي تزداد بها فرص تعرض بعض الأفراد والفئات لجرائم الأسلحة البيضاء والكشف عن دور المجني عليه في تهيئة فرص ارتكابها في ظل المواقف والمتغيرات المجتمعية .
- ٥- دراسات اتجاهات الرأي العام نحو ضحايا جرائم السلاح الأبيض ونظرتهم إلى طرفي الجريمة بغرض التعرف على خبراتهم وميولهم لمواجهة خطر وقوعهم كضحايا لمثل هذه الجرائم - لا سمح الله - .
- ٦- القيام بالمزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول ظاهرة جرائم السلاح الأبيض لدى الأحداث.
- ٧- دراسة الجرائم التي تقع على الأحداث و الأطفال و النساء و ذوي الاحتياجات الخاصة التي تتم باستخدام الأسلحة البيضاء للتعرف على حجمها وأنماطها واتجاهاتها ودوافعها .
- ٨- دعوة أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات وفي مختلف التخصصات العلمية المرتبطة بالموضوع للإسهام بالبحوث والدراسات العلمية كل في مجال تخصصه بما يسهم في توضيح هذه الظواهر والكشف عنها و اقتراح طرق لحل هذه المشكلات للقضاء عليها .
- ٨- مجال الإحصاء والمعلومات

في مجال الإحصاءات تشمل الإستراتيجية ما يلي :

- ١- الاهتمام بالوسائل العلمية الخاصة بجمع وتسجيل الإحصاءات الجنائية عامة وجرائم

- الأحداث خاصة وتحديثها سنوياً، حتى يتمكن الباحثون من الاستفادة من هذه الإحصاءات عند إجراء الدراسات والبحوث.
- ٢- أن العديد من الجرائم التي يستخدم فيها السلاح الأبيض لا تظهر في السجلات الرسمية، ولا يتم الإبلاغ عنها فلا تصل لعلم السلطات إلا إذا كانت نهايتها مأساوية منتهية بقتل أو أذى بليغ ونحو ذلك، لذا لا بد من الاهتمام بدراسة الجرائم التي يرتكبها الأحداث ولا تظهر في السجلات الرسمية بسبب الوساطة أو الوجهاء الذين يتوسطون في الصلح والرغبة في حل المنازعات بعيداً عن الأجهزة الأمنية ووضع منهج لتطوير الدراسات والبحوث لمعرفة الحجم الحقيقي الواقعي لجرائم العنف وعدم الاكتفاء بما يتم تسليمه من هذه الجرائم.
- ٣- الاهتمام بإعداد إحصاءات سنوية ودورية عن ضحايا جرائم العنف عامة وجرائم السلاح الأبيض خاصة، لمعرفة أعدادهم وخصائصهم وأنماط الجرائم المرتكبة ضدهم، ودوافعها ودور المجني عليهم في حدوثها، على غرار ما هو معمول به بالنسبة لبقية الجرائم .
- ٤- تشجيع تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالحد من جرائم العنف ومساعدة الضحايا وحماية حقوقهم على المستوى المحلي .

٩- في مجال التدريب

و يشمل ما يلي :

- ١- إعداد برامج تدريبية للكشف ومتابعة جرائم العنف على أن تكون هذه البرامج جزءاً من مناهج الكليات المعنية بعلم الجريمة كالكليات العسكرية والأمنية .
- ٢- تدريب موظفي الشرطة والقضاء والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرهم لتوعيتهم باحتياجات ضحايا جرائم العنف عامة وجرائم السلاح الأبيض خاصة ومبادئ توجيهية لضمان تقديم الخدمة المناسبة والفورية لهم للتقليل قدر الإمكان من الضرر الناتج عن الجريمة .

١٠- في مجال الشراكة المجتمعية

يشمل هذا المجال ما يلي :

- ١- تأكيد أهمية قيام شراكة بين المواطنين ومؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية في المراقبة والإبلاغ عن معتادي ارتكاب جرائم العنف، وذلك من خلال الشرطة المجتمعية .
- ٢- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي استخدمت نظام الشرطة المجتمعية مما أدى إلى انخفاض نسبة الجريمة ، وينبغي على الشرطة عدم قصر الاهتمام على الحوادث والجرائم الخطيرة بعد وقوعها والقيام بردة فعل للجرائم التي تتلقى بلاغات عنها.
- ٣- على مؤسسات المجتمع ، الأسرة ، المدرسة، المسجد، ووسائل الإعلام الاهتمام بغرس القيم والمفاهيم الأمنية لدى الشباب التي تعمل على خلق اتجاهات مضادة للعنف والجريمة ، وترفع من الاتجاهات الإيجابية نحو مفهوم الأمن والحفاظ على سلامة النفس والمال.

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

- أبو حيمد، سعد ناصر. (١٤٢٣هـ). العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- أبو خطوة، أحمد شوقي. (١٩٩٠). الجرائم الواقعة على الأشخاص في القانون الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة. ط١. دبي: شرطة دبي.
- أبو زهرة، محمد. (١٩٩٨). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي.
- أبو شامة، عباس عبدالمحمود. (٢٠٠٤). جرائم العنف وأساليب المواجهة في الدول العربية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- البشر، خالد سعود. (٢٠٠٥). أفلام العنف الإباحية وعلاقتها بالجريمة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- أبو عامر، محمد زكي. (١٩٩٣). دراسة في علم الإجرام والعقاب. عمان: الدار الجامعية للطباعة والنشر. المطلوب ١٩٩٣ في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ط١. دبي: شرطة دبي.
- أبو غدة، حسن. (١٩٨٧). أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام. الكويت: مكتبة المنار.
- أبو النصر وآخرون. (٢٠٠٢). رعاية الحدث في الثقافة الإسلامية والمجتمع المسلم. الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- أبو المعاطي، ماهر علي. (١٩٩٨). الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي. القاهرة: زهراء الشرق.
- أحمد، محسن عبد الحميد. (١٩٩٢). اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم. مجلة الفكر الشرطي الشارقة. مجلد (١). العدد (١).

- بن يوسف، طلال ياسين. (٢٠٠٥). السلوك الإجرامي للأحداث الجانحين في أبعاده النفسية والاجتماعية والتربوية. الرباط: كلية العلوم التربوية.
- بهنام رمسيس. (١٩٩٦). علم الإجرام. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- البهنسي، أحمد فتحي، (١٩٨٤). التشريع الجنائي الإسلامي. الرياض: وزارة الداخلية مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- بيرفن (١٩٨١). دراسة جرائم العنف في فرنسا. المجلة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة. العدد (١٢). الرباط.
- التير، مصطفى عمر. (١٩٩٧م). العنف العائلي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- الجريسي، خالد. (١٩٩٩). انحراف الشباب وطرق العلاج في ضوء الكتاب والسنة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية
- الجندي، محمد عبدالرحمن. (١٩٩٩). دراسة تحليلية إرشادية لسلوك العنف لدى تلاميذ المدارس الثانوية. مجلة الإرشاد النفسي. العدد (١١). القاهرة: مركز الإرشاد النفسي جامعة عين شمس.
- الجوهرري، أبو النصر (١٩٧٤). الصحاح في اللغة والعلوم. دار الحضارة العربية. بيروت.
- الجوير، إبراهيم. (١٤٠٨). التربية الإسلامية للأحداث المنحرفين. الرياض: مجلة كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الحديثي، مساعد إبراهيم. (١٩٩٥). مبادئ علم الاجتماع الجنائي. الرياض: مكتبة العبيكان.
- حسن، عبد الباسط محمد (١٩٨٠). أصول البحث الاجتماعي. مكتبة وهبة. القاهرة.
- حمزاوي، رياض أمين، و طلعت السروجي (١٩٩٨). البحث في الخدمة الاجتماعية. دبي: دار القلم للنشر والتوزيع.
- الحوات، علي وآخرون. (١٩٩٢). التفكك العائلي كتاب الوعي الأمني. الكتاب الثاني. ليبيا طرابلس: مطابع العدل.

- الحوسني، نجم عبدالله سيار. (١٤١٥). علاقة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث. رسالة ماجستير غير منشورة. المركز العربي للدراسات الأمنية.
- الخريف، أحمد محمد. (١٩٩٣). جرائم العنف عند الأحداث الجانحين في المملكة. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- الخطيب، سلوى عبد الحميد (٢٠٠٢). نظرة في علم الاجتماع المعاصر. القاهرة: مطبعة النيل.
- خفاجي، حسن علي. (١٩٨١). دراسات في علم الاجتماع الجنائي. المدينة المنورة: شركة المدينة للطباعة والنشر.
- الخليفة، عبد الله (١٤١٣). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض. مركز أبحاث مكافحة الجريمة. وزارة الداخلية. الرياض.
- الدوري، عدنان. (١٩٨٤). أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. الكويت: ذات السلاسل.
- الربايعة، علي محمد. (٢٠٠٩). العنف العائلي ودور المؤسسات المعنية في الحد منه، عمان: دار الفاروق للنشر والتوزيع. الساعاتي، حسن (١٩٨٢). تصميم البحوث الاجتماعية نسق منهجي جديد. بيروت دار النهضة العربية.
- آل رشود، سعد محمد. (٢٠٠٠). اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية تجاه العنف. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الأزهر، محمد. (٢٠٠٠). مبادئ علم الإجرام. الدار البيضاء: مطبعة دار النشر المغربية.
- زهران، حامد عبد السلام (٢٠٠٣). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب.
- السدحان، عبدالله ناصر. (١٤١٤هـ). رعاية الأحداث المنحرفين في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة العبيكان.
- السراج، عبود. (١٩٩١). ملامح الجريمة في العالم العربي خلال الفترة من ١٩٧٢-١٩٩٢م. الشارقة: شرطة الشارقة.

- السراج، عبود.(١٤٠٦هـ). علم الإجرام والعقاب. الكويت : جامعة الكويت.
- السعد، صالح محمود.(١٩٩٢). حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها. مجلة الفكر الشرطي . المجلد (١). العدد (٣).
- آل سعود، زهوة سعود عبدالعزيز.(١٩٩٨) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الملك سعود.
- آل سعود، عبدالرحمن سعد.(١٣١٩هـ). الإجرام دراسة تقويمية . الرياض : مكتبة العبيكان.
- السعدوي، عبدالله.(١٤٢٠). ظاهرة السلوك العدواني في المدارس الثانوية في مدينة الرياض . الرياض : وزارة المعارف.
- السالم الوطي، نبيل محمد توفيق (١٩٨٣). الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي . دار الشروق للنشر والتوزيع . جدة .
- السنوسي، نجاة.(١٤٢٥). الأثر الذي يولده العنف على الأطفال ودور الجمعيات الأهلية في مواجهته . القاهرة: الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال بالإسكندرية.
- السيد ، سميرة أحمد (١٩٩٣) . علم اجتماع التربية . القاهرة : دار الفكر العربي .
- الشراوي، أنور.(١٩٧٧). انحراف الأحداث. القاهرة : مكتبة الانجلوا المصرية.
- الشوا، محمد سامي.(٢٠٠٢). جرائم البلطجة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- آل الشيخ، فراج أحمد.(١٩٩٥). السلوك الإجرامي والأمراض النفسية والعقلية وأثرها في السلوك الإجرامي . الرياض : وزارة الدفاع والطيران.
- الصبيحي، عبدالرحمن عبدالله.(٢٠٠٠). جرائم الحرب وعقوبتها في الشريعة والقانون وتطبيقاتها على المستوى الدولي. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الصنيع، صالح إبراهيم.(١٩٨٩). العلاقة بين مستوى التدين والسلوك الإجرامي . الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

- طالب، أحسن. (٢٠٠٢). سوسيولوجيا الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية. بيروت: دار الطليعة.
- الطخيس، إبراهيم. (١٤١٤هـ). دراسات في علم الاجتماع الجنائي. الرياض: دار العلوم ١.
- الطريف، غادة عبدالرحمن. (٢٠١٠). بطالة المرأة وسوق العمل. مؤتمر تعليم المرأة. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الطريف، غادة وآخرون. (٢٠١٠). أثر بعض العوامل التنموية على التغير في حجم جرائم سرقة الأحداث في المجتمع السعودي. الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
- طه، فرج عبدالقادر وآخرون. (دزت). معجم علم النفس والتحليل النفسي. بيروت: در النهضة العربية للطباعة.
- الطيار، فهد علي. (٢٠٠٥). العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبدالعال، عادل. (١٩٩٣). جرائم العنف وأماطها ووسائلها والحد من انتشارها. تونس: الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب.
- عبد الكريم، ناهده. (١٩٨٣). بعض الأطر التفسيرية لمشكلة جنوح الأحداث مجموعة بحوث وأعمال الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الانحراف. مركز البحوث والدراسات. بغداد.
- عبيد، رؤوف. (١٩٨٦). أصول علم الإجرام والعقاب. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العتيق، أحمد وحاتم. (١٩٩٥). العنف. دراسة لبعض دلالات البيئة الاجتماعية للسلوك العنيف لدى عينة من الشباب المصري. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- العفيصان، عبدالرحمن عبدالله. (٢٠٠٦). أثر التحول في القيم الشخصية والأسرية على السلوك العنيف لدى مرتكبي جرائم العنف من الشباب في مدينة الرياض. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- عوض، السيد (٢٠٠١م)، الجريمة في مجتمع متغير، الإسكندرية: المكتبة المصرية.
- عوض، محمد (١٩٨٤م). جرائم الأشخاص والأموال. القاهرة: دار المطبوعات الجامعية.
- عوض، محمد. (١٩٨٤). قانون العقوبات جرائم الأشخاص والأموال. القاهرة: دار المطبوعات الجامعية.
- العيسوي، عبدالرحمن. (د.ت). مشكلات الطفولة والمراهقة أسسها الفسيولوجية والبيولوجية. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- الغزوي، فهمي والبنوي، نايف (١٩٩٦م)، أنماط الجريمة في الأردن، القاهرة: المجلة الجنائية القومية. المجلد ٣٩، العدد الثاني، يوليو.
- فتح الباب، عبد العزيز. (١٤٠٤هـ). بحوث ودراسات في جنوح الأحداث. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.
- الفيومي، محمد محمد. (١٤٢٦). أثر برنامج ترفيهي في التخفيف من إظهار العدوان لدى عينة من الجانحين. مجلة البحوث الأمنية. العدد (٣٠). ربيع الآخر.
- الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة الداخلية لعام ١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ.
- الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٤٢٨ - ١٤٢٩هـ.
- كار، مصطفى عبدالمجيد. (١٩٩٢). مقدمة في الانحراف الاجتماعي. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- كتبخانه، إسماعيل السيد (٢٠٠٣). أسس علم الاجتماع. جدة: اشراقات للنشر والتوزيع. ابن منظور. (١٩٧٤). لسان العرب. تصنيف نديم مرعشلي وآخرون بيروت: دار صادر بيروت.
- الكناني، إدريس. (١٩٨٧). الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل، المجلة العربية للدراسات الأمنية. المجلد الثالث. العدد الخامس. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- أنيس وآخرون، إبراهيم. (١٩٨٧). المعجم الوسيط. الطبعة الثانية. بيروت: أمواج للطباعة.

- الماوردى، علي محمد حبيب. (١٩٨٥). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. بيروت: دار الكتب العالمية.
- مجمع اللغة العربية. (١٩٨٠). المعجم الوسيط. القاهرة: دار المعارف.
- محمد، علي محمد (١٩٨٢). مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية
- المفلح، عبدالله عبدالعزيز. (١٤١٤هـ). أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بانحراف الأحداث. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.
- الملك، شرف الدين. (١٩٩٠). جنوح الأحداث ومحدداته في المملكة. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- الأمير، وعد إبراهيم. (٢٠٠٣). العنف في وسائل الاتصال وعلاقته بجنوح الأحداث. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد.
- النهاري، عبد العزيز محمد (١٩٩٧). المدخل إلى البحث العلمي ومناهجه مع موجز عن الطرق الإحصائية في البحث. جدة: الربوع السعودية للنشر والتوزيع.
- النمر، أسعد. (١٩٩٥). سيكولوجية العدوان دراسة نظرية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات. المنحرفين. الرياض: مجلة كلية العلوم الاجتماعية: الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- النمر، أسعد (١٩٩٥م). في سيكولوجية العدوان: دراسة نظرية. المؤسسة الجامعية للدراسات: بيروت.
- النمر، أسعد (١٩٩٥م). في سيكولوجية العدوان: دراسة نظرية. المؤسسة الجامعية للدراسات: بيروت.
- الوريكات، عايد عواد. (٢٠٠٤). نظريات علم الجريمة. جدة: دار الشروق.
- الياسين، جعفر عبدالأمير. (١٩٨١). أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. بيروت: عالم المعرفة. الخليفة، عبدالله حسين. (١٤٣١هـ). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

- اليوسف، عبدالله عبدالعزيز. (٢٠١٠). انحراف الأحداث وتأهيلهم. الرياض: دار الزهراء.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Benda, Brent & Corwyn , Robert (2002). “The Effect of Abuse in Childhood and in Adolescence on Violence Among Adolescents”. *Youth & Society*. Vol 33(3) Mar, pp 339-365. Sage Publications, US.
- Bennett, Joel B & Lehman, Wayne (1996). “Alcohol, Antagonism, and Witnessing Violence in the Workplace: Drinking Climates and Social Alienation – Integration . VandenBos, Gary(Ed) .& Bulatao.E.(Ed). Violence on the Job: Identifying Risk and Developing Solution (pp.105-152). Washington , DC,US: A American Psychological Association. Vii,439 pp.
- Boyd mccandless (1969).Cociology .Unwin, ltd, London.
- Carlson, Jennifer (2002). What is Happening to Our Children? Using literature as a Bride from Student Disaffection to School *Dissertation Abstracts International*. Vol. 62 (7-A),Feb. p2372.US: University Microfilms International.
- Cullen farn cis.(1983), Rethinking Crime and Deviance Theory, The Emergence of Structuring, Tradition Kowman and Allanheld. U.S.A.
- Garo falo, j., (1981) , The Fear of Crime . Cause and Consequences, *Journal of Criminal Law and Criminology*72: p. 839-857.
- Green, Valinda Laverne (1995). The Relationships Among Exposure to Violence and Crime, Perceptions of Vulnerability to Harm or Death, and Risk Behaviors in Adolescents. *Dissertaton Abstracts International (B)*. Vol 56(5B), Nov, p2865, US : Univ Microfilms International.
- Guadalupe, Jose & Bein, Andrew(2002). “Violence and Youth: What Can We Learn?” *International Journal of Adolescence & Youth*. Vol10 (1-2) pp 157- 176.

- Hirschi, Travis,(1969), Causes of Delinquency, University of California press, Berkeley.
- James E. Davis (1970) Social Problems. Free Press . N.V, p . 192.
- Jeffrey, G . R (1967) .” An Integrated Theory of Crime and Criminal 13 havior “. *Journal of Criminal Low*. V 01.45.
- Mills, Jeremy & Kroner,Daryl(2003). Antisocial Constructs in Predicting Institutional Violence among Violent Offenders and Child Molesters. *International Journal offender Therapy & Comparative Giminology*.Vol47(3) Jun, pp 324-334.
- Merton, R. (1938), Social Structure and Anomie, American Sociological Review, Vol. 3, pp: 672-682.
- O'Donnell, Deborah Am (2002). The Mediating Role of Alienation in the Development of Maladjustment in Youth Exposed to Community Violence. *Disseraticn Abstracts International (B)*. Vol 63 (3-B), sep,p 1570,US: Univ Microfilms International.
- Paul,W.Tappan (1960) crim , Justice and Correction ,New Yourk,MC. Graw-Hill Book Company INC,p.10.
- Phyllis, I., Hilary , S& Kimberly , A (1998). Profiles of Violent Youth : Substances Use and Other Concurrent Problems. *American Journal of Public Health*. V0178, N06.pp 675 – 682.
- Shaw,CR,Mckay, H(1972). Juvenile Delinquency and Urban Areas .A Study of Delinquency in Relation to Differential Characteristics of Local Communities in American Cities, Rev.ED.
- Siegel and senna , (1988). Juvenile Delinquency : Theory Practice and Low , New York.
- Slater, Michael D(2003).Alienation, Aggression, and Sensation Seeking as Predictors of Adolescent Use of Violent Film, Computer and Websit Content. *Journal of communication* . Vol53 (1) Mar,app 105 -102.
- Thomas J. Sullivan P500) (14) Banadura , A, Aggressionm, a Social Learning Analysis. (Englewood Cliffs, N. J, Prentic Hall 1973) P.54.